الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي اليومي / الاربعاء

1435/2/15هـ الموافق 2013/12/18م

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	14
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	22
حقوق الانسان في العالم	34

دعت إلى إيجاد نموذج دولي لتقديم الإعاشة للنزلاء ..

ورشة "التغذية في السجون" تنتقد أداء شركات متعاقدة مع بعض الإصلاحيات

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 15 صفر 1435هـ - 18 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/18/article893619.html

الرياض – مناحي الشيباني ، تصوير – عليان العليان

اختتمت أمس بنادي ضباط قوى الأمن بالرياض ورشة عمل تطوير أوضاع التغذية في السجون بالمملكة والتي أقيمت على مدار يومين إنفاذا لتوجيهات صاحب السمو الملكي وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز لدراسة نوعية الوجبات الغذائية المقدمة للسجناء والسجينات وأثر تلك الوجبات الغذائية على صحة النزيل .

وضمت ورشة العمل التي وجه بإقامتها سمو وزير الداخلية يحفظه الله نخبة من الخبراء والمختصين من مختلف القطاعات والهيئات في مجال الغذاء والتغذية مختصين من الأطباء بمستشفى الملك خالد ومستشفى قوى الأمن ومستشفى الحبيب وجمعية حقوق الإنسان وهيئة الغذاء والدواء والإدارة العامة للخدمات الطبية بوزارة الداخلية وشركة التموين التابعة للخطوط السعودية وأمانات المناطق وجمعية أطعام الخيرية ومؤسسات الطوافة بمكة وكذا عدد من شركات القطاع الخاص المتخصصة بالتغذية .

وحرص المشاركون في ورشة (أوضاع التغذية بالسجون) التي أقيمت على مدى يومين للتركيز على تطوير التغذية في السجون من خلال مقارنتها ببعض التجارب العالمية في هذا المجال بهدف الوصول إلى نموذج غذائي يتوافق مع ما أوصت فيه شريعتنا الإسلامية للحفاظ على كرامة الإنسان والعمل على تعديل سلوكه والحفاظ على صحته إضافة للتركيز على ما يصرف للنزلاء السجون اليوم من وجبات ومقارنتها ببعض الدراسات المتعلقة بالجانب الإصلاحي وتأثير الوجبة على سلوك النزيل.

وأكد بعض المشاركين في ورشة العمل على أن ما يقدم لنزلاء السجون في السعودية من طعام يضاهي ما يقدم من وجبات داخل منازل الأسر، فيما خالفهم أخرون وأن تلك الوجبات تحتاج لتطوير مطالبين بإيجاد مشروع أو نموذج دولي لتقديم الإعاشة للنزلاء .

وأشار بعض المشاركين في ورشة العمل أن من أهم الأسباب لسوء أحوال التغذية في السجون هو عدم توفير مطابخ ومخازن للأطعمة على المستوى المطلوب فيما طالب بعض المشاركين في ورشة العمل بوجوب وجود إخصائي التغذية داخل السجون للحافظ على سلامة النزيل ومراقبة الوجبات بشكل جيد .

فيما تطرقت ورشة العمل إلى بعض المعوقات التي تواجه الإصلاحيات في تقديم الوجبات للنزلاء وتطرح بعض الأفكار والمقترحات التي تساعد على حل تلك المعوقات .

فيما كشفت ورشة العمل عن ضعف أداء شركات التغذية المتعاقد مع بعض الإصلاحيات في مناطق ومحافظات المملكة في تقديم وجبات جيده للنزلاء كون غالبية تلك الشركات هدفها الأول الربح المادي دون النظر لبعض الأهداف الأخرى التي تسعى إدارة السجون.

كما ناقشت ورشة العمل دور تلك الوجبات وأهميتها بالنسبة للسجينات خصوصا الحوامل منهن حيث إن المرأة الحامل تحتاج لتغذية خاصة وكشفت ورقة عمل في الورشة أن بعض الوجبات المقدمة للنزيلات لا يتناسب مع حالات النزيلات خصوصا الحوامل منهن .
وتوصل عدد من المشاركين في ورشة عمل تطوير أوضاع التغذية في السجون بالمملكة لعدد من التوصيات والتي سيقوم المشاركون في الورشة برفعها لمقام وزارة الداخلية خلال اليومين القادمين من أجل تنفيذها على أرض الواقع إنفاذا لتوجيهات سمو وزير الداخلية حفظة الله لتطوير الوجبات الغذائية المقدمة للسجناء والسجينات والرقي فيها للوصول إلى نموذج غذائي يتوافق مع ما أوصت به شريعتنا الإسلامية للحفاظ على كرامة الإنسان والعمل على تعديل سلوكه والحفاظ على صحته .

أقارب يُفسدون "العلاقة الزوجية" حسداً وربما جهلاً

"تخبيب الزوجة" انتقاماً من الرجل!

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 15 صفر 1435هـ - 18 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/18/article893457.html

الخبر، تحقيق - عبير البراهيم
يسعى البعض على تحريض الزوجة على شريك حياتها، أو تحريض الزوج على امرأته، سعياً إلى إفساد العلاقة بينهما، فيكون الطرف الثالث الذي يحاول إثارة المشاكل والخلافات، إمّا عن طريق دفع الزوجة إلى طلب مبالغ مالية فوق طاقة الزوج، مما يؤدي إلى حدوث الخلافات، أو عن طريق محاولة تحريض الزوجة على عصيان زوجها في الكثير من الأمور وغيرها من النواحي الأسرية التي تدخل في علاقة الطرفين، وقد تؤدي إلى "زعزعتها"، فيلجأ الرجل إلى رفع قضية "تخبيب"، وهي دعوة يرفعها المتضرر على قريب يحاول تحريض شريكة حياته عليه، حتى تتسع دائرة النزاعات بينهما.
المرأة العاقلة لا تسمع كلام «الوشاية» ولا تسمح لنفسها أن تكون الخاسر الأكبر
ويُعد مثل هذه الحالات موجوداً في واقع الأسر، حيث أوضح مختصون أن (30%) من حالات الطلاق ناتجة بسبب طرف ثالث أو أكثر، يعمل على تحريض أحد الزوجين على الآخر، وهو ما يقود في النهاية إلى اتساع دائرة الخلافات وتشعب دروب الانشقاق فيحدث الانفصال، وهنا يجب أن تعي الزوجة أهمية وعيها وعقلانيتها، بعدم السماع لأي طرف يُريد أن يُفسد علاقتها مع زوجها، فالمرأة العاقلة لا تسمع كلام "الوشاية" والحاسدين، وإن سمعت وتأثرت بما يقولون فإنها بالطبع ستكون الخاسر الأكبر.
وعي ونُضج
وقالت "أنهار سالم": إن المرأة عليها أن تكون أكثر وعياً ونضجاً في علاقتها بزوجها، وأن تسد هذا الباب منذ البداية، حتى لا يصل الأمر إلى دعوة قضائية تتحول إلى "تخبيب"، مضيفةً أنه يجب ارتقاء الزوجين في تعاملهما مع بعض عن تدخل الآخرين، فلن يستطيع أن يحمي تلك العلاقة الزوجية أحدٌ سواهما، مبينةً أنه يجب أن تعي الزوجة أن شريك حياتها هو دائماً الأهم، وأن لا تصغي لمن يحاول أن يشوه علاقتها به، وأن لا تعرض خلافاتها الخاصة وملاحظاتها على زوجها على الآخرين، حتى الصديقات، فهناك من النساء من يغضبها أن تجد من هو سعيد في حياته، حتى إن كانت صديقتها، مبينةً أن الغيرة بين النساء موجودة وقد توجد في قلب الشقيقة التي تقارن حياتها بحياة أختها، فتحاول أن تفسد علاقة شقيقتها بتحريضها على زوجها، مشيرةً إلى أن من يواجه مشكلة "تخبيب" زوجته عليه من قبل أطراف أخرى، خاصةً حينما تكون من الأقرباء كالأخ أو الأم أو الأخت، فيجب ألا يعود فوراً إلى المحاكم لرفع دعوة على المتسبب، بل يُفضل أن تبذل الجهود الكبيرة لتسوية الأمور والخلافات الزوجية بعيداً عن دائرة المحاكم، حتى لا تخسر الزوجة أحداً من أطراف أسرتها.
وأضافت: الزوج عليه دائماً أن يدفع زوجته بألا تصغي لتحريض أحد من أقاربها، فذلك هو الأصل في العلاقة الزوجية وليس العكس.
إثارة المشاكل

وأوضحت "هبه يوسف" أن هناك من يسعى بالنميمة بين الزوجين لإفساد علاقتهما وإثارة المشاكل في حياتهما الزوجية، إلاّ أن التحريض هنا لا يشمل فقط الزوجة، فهناك من الأزواج من يصغي إلى بعض أقاربه في سلوكياته مع زوجته، فيحدث "التخبيب" الذي يكون على الزوج، فيصعب على المرأة مهما اتسعت دائرة تلك المشكلة في حياتها الزوجية أن تعود إلى المحاكم لرفع قضية "التخبيب"، حتى إن وصل الأمر إلى حدوث الطلاق، ذاكرةً أن زوجها يتحول إلى إنسان آخر حينما يعود من بيت أسرته فيكون سريع الغضب، متحاملا عليها، يرفض جميع طلباتها، وقد يمد "يده" في بعض الحالات بسبب تدخل والدته وشقيقاته اللاتي يحاولن دائماً أن يحرضنه على زوجته، وبأن في ذلك معنى للرجولة، حتى أصبحت حياتها معه صعبة جداً فانتهت إلى الطلاق.

وأشارت إلى أن المجتمع مازال يفتقد إلى الأسلوب الحكيم في حل قضاياه الاجتماعية، خاصةً حينما تكون تلك المشكلة تتعلق بالرجل والمرأة، كما أن هناك انتقادا كبيرا من قبل المجتمع لمن يحاول أن يحمي أسرته وعلاقته الزوجية باللجوء إلى القضاء للتدخل، خاصةً حينما يستنفذ جميع وسائل النصح لمن يحرض الزوجة، مبينةً أنه حينما يرفع قضية "تخبيب" فإن الجميع ينتقده، ويعتبر ذلك التصرف تطرفاً في حل المشكلات ومبالغة، في حين لا يدرك البعض حجم تلك الخلافات.

نصائح ضارة

وتحدثت "د. شيخة العودة"-المستشارة الاجتماعية والنفسية- قائلةً: إن "التخبيب" بين الزوجين حرام شرعاً، ولا ينطبق ذلك بين الزوجين، بل حتى بين الرجل وخادمه، فإن من يفعل ذلك لا يشم ريح الجنة، بحسب حديث الرسول صلى الله عليه وسلم، مضيفةً أنه يجب أن يكون هناك بُعد عن إثارة الخلافات بين الزوجين، فمن يفعل ذلك لا يمكن أن يكون سويا، مشيرةً إلى أن المشكلة الكبيرة حينما يكون التخبيب من الأقارب، فالزوجة تسمع لهم بدافع الإصلاح، وهي تعتقد أنهم يقدمون لها النصيحة السديدة، خاصةً أنه غالباً ما ينصح الزوجة هم شقيقتها وأمها، فيقدمان لها النصائح التي قد تكون ضارة بهدف الإصلاح، وهما تعتقدان أنهما تقدمان لها الرأي الصحيح، مُشددةً على أهمية أن تكون الزوجة على وعي كبير، بألا تدخل أسرتها أبداً في مشاكلها الزوجية حتى لا يفسدوا علاقتها بزوجها.

وأشارت إلى أن المشكلة الكبيرة ليس في تدخل أسرة الزوجة في حياتها، بل حينما تتدخل أسرة الزوج في حياته الزوجية؛ لأن الرجل قد يعتقد أنه يسمع نصائح أمه من باب البر، وبأنه يصغي لشقيقاته من باب الأخوة، وفي ذلك إفساد كبير في العلاقة الزوجية التي تجد الزوجة نفسها غير قادرة على أن تقنع زوجها بخلاف أسرته.

مُفسري الأحلام

وأوضحت "د. شيخة العودة" أنه يجب على الزوجين أن يتجنبا نصائح الأصدقاء؛ لأن في بعض نصائحهم "تخبيب" صريح كمن ينصح صديقه أن يتزوج على زوجته، مضيفةً: "يرتكب بعض مفسري الأحلام الخطأ، فيفسرون رؤية المرأة على أنها خيانة يفعلها الزوج، فيؤدي ذلك للتخبيب"، مشددةً على الأسرة والأصدقاء وبعض معبري الرؤى أن يراعوا الله فيما يقولونه، مؤكدةً على ضرورة أن يتحلى الزوجان بالصبر، وأن يكون هناك وعي في تلك العلاقة، إضافةً إلى ومحاولة حل المشكلات دون الإصغاء لطرف ثالث، لافتةً إلى أن الزوجة ترتكب بعض الأخطاء الكبيرة في علاقتها بزوجها، حينما تعتقد أنها ملكت هذا الرجل، فتحل لنفسها التفتيش في أشياء الرجل الخاصة، فذلك نوع من "التخبيب" دون أن تشعر.

وأضافت: يجب أن تعرف أنها ليست الشرطي للزوج، فما ربط بينهما علاقة شرعية وليس علاقة "ملكية"، مبينةً أن بعض الزوجات تحدد مسار حياته وأصدقائه وعمله، مؤكدةً على أن جميع تلك الأمور تثير الخلافات الكبيرة، مما يتطلب وجود نضج في العلاقة، وذلك ما ينطبق على الزوج أيضاً مشيرةً إلى قصة الفتاة التي طلبت من زوجها تجديد أثاث المنزل فغضبت من زوجها وذهبت بيت أسرتها لشهرين، فنصحه أحد أصدقائه أن يتزوج عليها كنوع من التأديب، فذلك نوع من الإفساد يجب ألا يصغى إليه.

إثبات الحالة

وقال "د. صالح الشريدة" -محام وعضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان واستشاري حقوقي-: إن المشكلة في قضايا "التخبيب" يكمن في إثبات الحالة وما وجهه، فهل هو مؤدي إلى طلب صلح؟، وهل هو مؤيد لطلب الطلاق؟، هل هو مؤد إلى طلب ابتزاز وطلب مبالغ مالية؟، هل هو مؤد إلى عدم طاعة؟، مضيفاً أن كل موضوع له متابعته وطرق إثباته وتناوله، مشيراً إلى أن طرق الإثبات قد تستلزم تسجيل مكالمات المحرض، كذلك إثبات ذلك من خلال الرسائل المتبادلة، ومدى وجود شهود على من يحرض ويفسد علاقة الزوجين، موضحاً أن هناك قضايا إذا لم يكن فيها شهود فإن الدعوة قد لا تقبل، وربما طلب القاضي أن يحلف بعض الأطراف في القضية، وغيرها من الإجراءات، مبيناً أن هذه النوع من القضايا ليست كثيرة في المحاكم، وحتى إن وجدت قد لا يلجأ الجميع إلى المحاكم لرفع قضايا.

ودعا "د.الشريدة" من يواجه مشكلة "تخبيب" زوجته عليه أو العكس، أن يعلم الناس والجميع أنه لا يجوز شرعاً الإفساد بين الزوج وزوجته، أو الإفساد بين الناس بصفة عامة، خاصةً إذا كان هناك بينهما أبناء، فيجب البعد عن ذلك الجانب، موضحاً أن المشكلة الكبيرة حينما يأتي التخبيب من قريب، كأن يكون عما أو خالا أو أخا أو أختا، فيجب على جميع هؤلاء مراعاة الله في النصائح التي يقدمونها للزوجة أو الزوج، كما يجب على النساء من الزوجات ألا يستمعن إلى كلام البعض، والذي قد يؤدي إلى المشاكل بين الزوجين، بل لابد من حلها في محيط الأسرة بالنقاش والحكمة.

جازان.. "تعميم الحجج" يستنهض "حقوق الإنسان"

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 15 صفر 1435هـ - 18 ديسمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=171499&CategoryID=5

جازان: عصام عريشي

بعد أسبوع من موجة التذمر والاستياء التي سادت منطقة جازان عقب "تعميم الحجج" الذي أصدرته أمانة المنطقة وعممته على بلديات المنطقة، تدخلت "الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان" في القضية، عبر زيارة نفذها وفد من الجميعة برئاسة المشرف العام على فرعها بجازان أحمد البهكلي، لأمين المنطقة محمد الشايع، وعقد معه اجتماعا في مكتبه أمس استغرق ساعتين، طرحت فيه كل القضايا بـ"شفافية كبيرة"، وفق ما نقلته لـ"الوطن" مصادر مطلعة.

وأوضحت المصادر أن الأمين أبلغ البهكلي بأن آليات الخطاب المعمم معتمدة من وزارة الشؤون البلدية ومطبقة في كل مناطق المملكة.

دخلت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة جازان على خط قضية "تعميم الحجج"؛ بعد موجة من تذمر واستياء الأهالي من التعميم الذي أصدرته أمانة المنطقة؛ لتنظيم آليات استخراج الصكوك، وتخوفهم من ضياع ملكياتهم، وهو ما أثار الرأي العام طيلة الأسبوع الماضي.

وعلمت "الوطن" من مصادر مطلعة، أن زيارة المشرف العام على فرع الجمعية بجازان أحمد البهكلي، وعدد من أعضائها لأمين المنطقة محمد الشايع بمكتبه أمس، استغرقت ساعتين طرحت فيها جل القضايا الحساسة بشفافية كبيرة، وأن الجمعية لم تكتف بمناقشة آليات الخطاب المتعلق بحجج الأراضي، الذي عمم على بلديات المنطقة مؤخرا فقط، بل تطرقت لأسباب تأخر توزيع أراضي ضاحية الملك عبدالله، وتدني مبالغ التعويضات عن العقارات المنزوعة، إلى جانب ضعف مستوى أداء شركات النظافة، وبطء تحويل الأراضي الزراعية إلى سكنية.

كما طالب وفد الجمعية خلال المناقشة بضرورة تيسير معاملات مسح الأراضي، وعدم تعقيد الإجراءات والشروط للتملك، والتخطيط ليستفيد المواطنون من فرص التنمية التي توفرها الدولة.

وأضافت المصادر، أن الأمين ومساعديه أوضحوا موقف الأمانة من تلك القضايا، مؤكدين أن الأمانة حريصة على أملاك المواطنين السكنية والزراعية، ولديها خطة لضبط ملكية الأراضي بطرق علمية يشارك فيها الأكاديميون ومراكز البحث العلمي في الجامعة، مبينة أن أمين المنطقة أكد للجمعية أن آليات الخطاب المعمم على البلديات معتمدة من وزارة الشؤون البلدية؛ ومطبقة في كل مناطق المملكة، وأبدى استعداد الأمانة لإطلاع المواطنين على كل ذلك.

حقوق الإنسان ترصد 13 ملاحظة في الدار الاجتماعية بطيبة تمثلت في الغرف الضيقة والخدمات المنقوصة والمصروف الضعيف

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 15 صفر 1435هـ - 18 ديسمبر 2013م
اضغط هنا

عادل الحملي- المدينة المنورة

رصد وفد مكتب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة المدينة المنورة، خلال زيارته المفاجئة لدار التربية الاجتماعية- بنين- بالمدينة 13 ملاحظة تمثل ابرزها بقصور في الخدمات المقدمة التي تمس الحق في المعيشة والسكن المناسب والترفيه وضعف المصروف اليومي 10 ريالات تشمل مصروف المدرسة واحتياجاتهم اليومية و 400 ريال، يتم صرفها كل ستة أشهر ولا تكفي مشترياتهم الشخصية وسوء تجهيز السكن الخاص بهم، وقِدم الغرف الخاصة بالنوم، والذي يشترك بها 10 نزلاء وعدم وجود ستائر على النوافذ تقيهم من ضوء الشمس وصالة الطعام وعدم وجود سوى سجادة واحدة فقط على الأرض.

كما تم رصد عدم وجود غسالات لغسل ملابسهم، حيث يتم جمعها والانتقال بها للمغسلة إلى جانب خلو ثلاجات الطعام تمامًا، حيث يأتيهم الطعام في أوقات محددة. ووقف الوفد على الصالة الرياضية المغلقة وتعطل الأنشطة إلى جانب حرمانهم من الرحلات والزيارات لمناطق المملكة.

وفيما يخص وسائل النقل يوجد باص صغير لنقل 39 من النزلاء.. أما ما يخص الجانب الطبي فلا يوجد طبيب أو ممرض دائم، حيث إن الممرض دوامه فترة واحدة فقط.. كما لاحظ الوفد أن الوضع النفسي للأطفال غير جيد ويبدو عليهم الإحباط واليأس يصاحب ذلك غياب تام للأنشطة الدينية والثقافية.

تأتي هذه الزيارة ضمن اختصاصات الجمعية وواجباتها ووفق نظامها للتعرف على مدى مطابقة هذه المؤسسات لمبادئ حقوق الإنسان واتفاقية حقوق الطفل، حيث قام الوفد المكون من محمد الرحيلي وسليمان الوافي بتفقد مرافق الدار والتقى بنزلاء الدار، واستمع إلى مطالبهم وذلك وفق الحق المكفول لهم بالمادة 12 من اتفاقية حقوق الطفل (تكفل الدول الأطراف في هذه الاتفاقية للطفل القادر على تكوين آرائه الخاصة حق التعبير عن تلك الآراء بحرية في جميع المسائل، التي تمس الطفل وتولي آراء الطفل الاعتبار الواجب).

من جانبها قالت شرف القرافي المشرفة على مكتب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة المدينة المنورة: إن جميع ما رصده الوفد ينافي تمامًا الحقوق المكفولة لهم بموجب المادة 27 من اتفاقية حقوق الطفل، والتي انضمت لها المملكة واعتبرتها من أنظمتها.

الرياض تستكمل منظومة التشريعات الخاصة بمكافحة الإرهاب وتمويله

المصدر: اليوم السابع الاربعاء 15 صفر 1435هـ - 18 ديسمبر 2013م
اضغط هنا

كتب- مصطفى عنبر
استكملت المملكة العربية السعودية منظومة التشريعات الخاصة بمكافحة الإرهاب وتمويله، بإقرارها مشروع النظام الجزائى الخاص بهذا الأمر.
فيما رحبت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان على لسان رئيسها الدكتور مفلح القحطانى بهذا القرار، إلا أنها شددت على أهمية تطبيقه بعد صدور لائحته التنفيذية بما يحصر النصوص الواردة فيه على "وقائع محددة".
ووافق مجلس الوزراء السعودى على النظام الجزائى لجرائم الإرهاب وتمويله، على أن يستمر العمل بالأحكام المتعلقة بالعقوبات ذات الصلة بجرائم تمويل الإرهاب والأعمال الإرهابية والمنظمات الإرهابية، المنصوص عليها فى نظام مكافحة غسل الأموال.
كما وافق المجلس فى جلسته التى رأسها ولى العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الأمير سلمان بن عبد العزيز فى قصر اليمامة بمدينة الرياض ظهر أمس على تحمل الدولة لمدة ثلاث سنوات 50% من رسوم جوازات السفر ورخص السير ونقل الملكية وتجديد رخصة الإقامة للعمالة المنزلية، وقرر استمرار تحمّل الدولة الفرق بين فئة الرسم المطبق بموجب التعريفة الجمركية الموحدة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وفئة رسم الحماية المطبق حالياً فى المملكة، وذلك لمدة ثلاث سنوات، كما وافق المجلس على قانون "نظام" المستحضرات البيطرية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربى.
ورحب المجلس بالقرارات الصادرة عن اجتماعات المجلس الوزارى لمنظمة التعاون الإسلامى فى دورته الأربعين فى غينيا، مشدداً على ما عبرت عنه المملكة فى كلمتها خلال الاجتماعات تجاه عدد من التحديات والتطورات التى تتعرض لها شعوب الأمة الإسلامية، خاصة ما تتعرض له مدينة القدس من انتهاكات من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلى والمخطط الصهيونى الهادف إلى تقسيم المسجد الأقصى المبارك زمانيا ومكانيا، مؤكداً أهمية الوقوف الجاد والحازم أمام هذه الانتهاكات لإنقاذ المسجد الأقصى من مخاطر التهويد.
واطلع المجلس على تقرير عن اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة المخصص لبحث المفاوضات بين الحكومات بشأن إصلاح مجلس الأمن، مجدداً تأكيد المملكة التزامها بالعمل مع الأمم المتحدة والدول الأعضاء بصورة شاملة وعادلة وشفافة، من أجل التحرك إلى الأمام فى عملية إصلاح مجلس الأمن، انطلاقاً من اهتمامها التاريخى بقضايا الأمتين العربية والإسلامية، وتمسكها الثابت بالشرعية الدولية، ورغبتها الصادقة فى تفعيل دور مجلس الأمن وأجهزة الأمم المتحدة ومؤسساتها المختلفة، تماشياً مع الدعوات العالمية بهذا الشأن لجعل العالم أكثر تعاوناً وأمناً واستقراراً.

"حقوق الإنسان": قصور في خدمات "دار التربية" في "المدينة" .. وإساءة معاملة الأطفال

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 14 صفر 1435هـ - 17 ديسمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/582874

المدينة المنورة -مصلح مطر

رصد مكتب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة المدينة المنورة قصوراً في الخدمات المقدمة لنزلاء دار التربية الاجتماعية، متمثلاً في ضعف المصروف اليومي، وسوء تجهيز السكن بالأثاث المناسب، إضافة إلى عدم تمكين النزلاء من حقهم في الترفيه، مؤكداً مخاطبة الجهة المختصة بما تم رصده من ملاحظات، مع رفع تقرير كامل إلى رئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني.

وأوضحت مشرفة مكتب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة المدينة المنورة الدكتورة شرف القرافي أن المكتب رصد ملاحظات عدة أثناء زيارة وفد من مكتب الجمعية إلى دار التربية الاجتماعية في المدينة المنورة للبنين، مشيرة إلى أن الملاحظات تمحورت في قصور الخدمات المقدمة لهم التى تمس حقهم في المعيشة، السكن المناسب، والترفيه.

وقالت الدكتورة القرافي إن قصور الخدمات تمثل في ضعف المصروف اليومي لنزلاء الدار المحدد بنحو 10 ريالات، تشمل مصروف المدرسة، وحاجاتهم اليومية، إضافة إلى صرف 400 ريال كل ستة أشهر، وهي لا تكفى للمشتريات الشخصية للنزلاء، مع سوء تجهيز السكن، إذ إن الأثاث قديم، والغرف الخاصة بالنوم يشترك فيها نحو 10 أشخاص في صالة كبيرة، مع عدم وجود ستائر على النوافذ تقيهم ضوء الشمس في أوقات الراحة.

وأشارت إلى أن وفد المكتب لاحظ عدم وجود غسالات لغسل ملابس النزلاء فيها، فهم يجمعون ملابسهم كل فترة لنقلها إلى المغسلة، كما أن صالة الطعام عبارة عن سجادة واحدة فقط مفروشة على الأرض، في حين أن ثلاجات الطعام خاوية تماماً من أي أطعمة، فالطعام يأتيهم في أوقات محددة، مبينة أن الصالة الرياضية مغلقة بسبب وجود مشروع ترميم منذ عامين عطّل تنفيذ الأنشطة، ووسيلة المواصلات تتمثل في حافلة واحدة صغيرة تنقل حوالى 39 نزيلاً فقط.

وأفادت بعدم وجود طبيب أو ممرض دائم، فالممرض يداوم لفترة واحدة فقط، إضافة إلى عدم تمكينهم من حقهم في الترفيه، فهم محرومون من الرحلات والزيارات لمناطق السعودية، كما لاحظ الوفد أن الوضع النفسي لهؤلاء الأطفال غير جيد، ويبدو عليهم الإحباط واليأس، مع غياب تام للأنشطة الدينية والثقافية.

وأكدت مشرفة مكتب الجمعية الوطنية لحقوق الانسان في منطقة المدينة المنورة أن الملاحظات التي رصدها وفد المكتب تنافي تماماً الحقوق المكفولة لهم بموجب المادة 27 من اتفاقية حقوق الطفل، التى انضمت لها السعودية واعتبرتها من أنظمتها، إذ نصت المادة على أن «تعترف الدول الأطراف بحق كل طفل في مستوى معيشي ملائم لنموه البدني، العقلي، الروحي، المعنوي، والاجتماعي»، متمنية أن يحظى هـــؤلاء الأطفـال بالرعاية المـأمولة على أساس أنها حق لهم.

وبينت أن الوفد التقى بالنزلاء من الفئة العمرية التي تتراوح أعمارهم بين 16 و 18 عاماً، كما تفقد الوفد مرافق الدار، والتقى بالأيتام واستمع إلى مطالبهم وفقاً لحقهم المكفول لهم بالمادة 12 من الاتفاقية ذاتها «تكفل الدول الأطراف في هذه الاتفاقية للطفل القادر على تكوين آرائه الخاصة حق التعبير عن تلك الآراء بحرية في جميع المسائل التي تمس الطفل، وتولي آراء الطفل الاعتبار الواجب»، مشيرة إلى أن المكتب سيخاطب الجهة المختصة بما تم رصده من ملاحظات، وسيرفع تقريراً متكاملاً لرئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني.

عقاريون: "إيجار" سينظم سوق التأجير ويعيد هيبة العقود وينعش الاستثمار في القطاع

المصدر: معلومات مباشر الاربعاء 15 صفر 1435هـ - 18 ديسمبر 2013م
اضغط هنا

رحبوا بإعلان «الإسكان» عن تطبيقه مطلع 2014م ..
رحب مختصون في الشأن العقاري بإعلان وزير الإسكان الدكتور شويش الضويحي عن البدء في تنفيذ نظام إيجار مع بداية العام المقبل 2014م والذي يسمح بسداد مبالغ الإيجارات بشكل شهري لمصلحة الملاك والمستثمرين في تأجير الوحدات السكنية، أو حسب ما يتفق علية المالك والمؤجر، إضافة إلى رصد المتعثرين في سداد الإيجارات، وقالوا إن هذه الخطوة ستسهم في إعادة هيبة عقود إيجارات المساكن، وبالتالي عودة الاستثمار في بناء العمائر التجارية المخصصة للتأجير، معتبرين أن تطبيق نظام إيجار سيخفض حالات التعثر في دفع الإيجارات بأنواعها بشكل منتظم، كما سيجعل المالك والمستثمر يتابع استثماراته بشكل شهري ما يقلل الخسائر التراكمية والقضايا التي تنظر في الجهات المختصة والتنفيذية التي قد تحدث لو كان التأجير بدون رقابة.
وأشاروا إلى أن تنظيم سوق الإيجارات عبر نظام إيجار سيوجد قاعدة بيانات آلية تحكم العلاقة بين المؤجر والمستأجر والوسيط، وموضحين أن هذا المشروع يركز على أن «تكون عملية الإيجار واضحة، حيث يعتبر منظومة تشريعية تنظيمية لقطاع الإيجار الذي تبلغ عدد وحداته قرابة المليون وحدة سكنية مؤجرة. مما سيفتح المجال إمام عودة المستثمرين سواء الشركات أو الأفراد من أجل سد العجز وتخفيض أسعار الإيجارات والتي ارتفعت إلى أسعار غير مقبولة، بعد أن كان سوق التأجير تغيب فيها الكثير من الضوابط والقوانين التي تبقى العلاقة بين المستأجر والمؤجر مشكلة قائمة.
وقال رئيس اللجنة الوطنية العقارية حمد الشويعر أن تنفيذ نظام إيجار بدأ من مطلع 2014م سيعيد الاستثمار في مجال الوحدات السكنية المخصصة للتأجير بعد توقف الكثير من المستثمرين عن التوجه إلى بناء العمائر المخصصة للسكن وذلك من خلال تحويل أغلب استثماراتهم إلى شقق مفروشة أو التأجير على شركات ترغب في إسكان منسوبيها، مبيناً أن نظام إيجار، سينظم العلاقة بين ملايين المستأجرين ومؤجريهم بطريقة ترضي الطرفين، ودون أن تتعرض حقوق أي طرف للضرر.
وأشار الشويعر إلى أن المتابع لسوق التأجير خلال الفترة الماضية يرى أنها كانت تواجه العديد من المعوقات، لعل من أبرزها مماطلة وتأخر المستأجرين في دفع الأجرة التي تؤرق المستثمر، كذلك قلة المرونة والسرعة في التعاملات من قبل الجهات المعنية.
من جهته قال نائب رئيس اللجنة الوطنية العقارية المهندس محمد الخليل إن هذا القرار من شأنه تشجيع المستثمرين الذين أحجموا عن الاستثمار في التشييد والبناء لغرض التأجير على العودة إلى هذا النشاط نظراً لحاجة البلد الملحة إلى وحدات سكنية للتأجير، مشيراً إلى ندرتها في الوقت الحاضر وأن ارتفاع أسعارها يعود إلى عدم ثقة المستثمر في أي مستأجر.
بدوره قال المستثمر في سوق التأجير فارس المنيف مستثمر إن النظام الجديد لن ينعكس على انخفاض الأسعار وحسب، بل إنه سيكون موفراً للجهد والوقت عند الرغبة في الحصول على منزل بقصد الإيجار، مشيراً إلى أن نظام إيجار سيكشف عن المكاتب العشوائية والتي تقوم بدور سلبي من خلال رفع الإيجارات واستغلال المواطن، إضافة لشكوى بعض المكاتب المرخّصة النظامية من مضايقتهم لهم مما يخلق نوعاً من الفوضى في سوق التأجير.
وأشار المنيف إلى أن وزارة الإسكان من خلال «إيجار» سيكون لها دور في تنظيم قطاع الإسكان الإيجاري بما يحفظ الحقوق للمستأجر والوسيط العقاري والمالك وفق منظومة خدماته الإلكترونية المتكاملة.

هذا وقد طالبت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان من الجهات المعنية وأهمها وزارة الإسكان بإيجاد قانون واضح للفصل في مشاكل تأجير العقارات التي ازدادت خلال الفترة السابقة وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر، مبينة أنه يجب على النظام ضمان حفظ حقوق المستأجرين والمؤجرين، وأن يحتوي على بنود واضحة تضمن عدم التلاعب في أسعار تأجير الوحدات السكنية.

وأظهرت دراسة استعمالات الأراضي بمدينة الرياض، التي أنهتها هيئة تطوير مدينة الرياض أخيراً أن أعداد الوحدات السكنية في المدينة بلغت 911.7 ألف وحدة سكنية، بزيادة عما كانت عليه في المسح السابق بنحو 94 ألف وحدة سكنية وبنسبة زيادة إجمالية للوحدات بلغت 12% وتصدرت الشقق السكنية النسبة الأكبر من هذه الزيادة في أعداد الوحدات بنسبة 16%، يشار إلى أن حجم الاحتياج في السوق العقارية المحلية سيبلغ نحو 4.5 ملايين وحدة سكنية بحلول 2020.

فيما تشير تقارير إلى حاجة السعودية لبناء ما لا يقل عن 2.6 مليون وحدة سكنية خلال السنوات الخمس المقبلة بهدف تلبية الطلب المتزايد على الوحدات العقارية السكنية وذكر تقرير متخصص في سوق إيجارات المساكن أن نسبة الارتفاع في الإيجارات استقرت أخيراً عند نحو 9% سنوياً، وهي نسبة عالية جدا بالمعايير التاريخية والإقليمية.

لا تقبل شهادتهم في المحاكم وزواجهم بلا عقود

المصدر: جريدة البشاير الثلاثاء 14 صفر 1435هـ - 17 ديسمبر 2013م

اضغط هنا

الخرج - نورا الحناكي

تساءل خالد الشمري (أحد النازحين) «على رغم أن الشريعة تمنحني الحق في الشهادة كوني مسلماً بالغاً عاقلاً، لماذا ترفض المحكمة شهادتي بحجة أني بلا هوية»؟ بهذا التساؤل كشف الشمري الستار عن أوجه الحرمان والتهميش التي يقاسون مرارتها بسبب افتقارهم إلى سجلات مدنية.

وأضاف: «حتى عقد الزواج ليس لنا حق في الحصول عليه، بل نضطر إلى إثباته من خلال الاستعانة بإمام المسجد وشاهدين، وتدوين ذلك في ورقة تقوم بمثابة ورقة إثبات زواج».

وأكد آخرون أن افتقارهم إلى الهوية الوطنية أجبر بعضهم على نسب أبنائه إلى مواطنين سعوديين حتى لا يقاسوا معاناتهم نفسها، مؤكدين أن الأوضاع التي يعيشونها تحصر طموحهم في العمل كحراس أمن أو محاسبين في محال المواد الغذائية.

أما تملكهم العقارات والسيارات فهو أمر مستحيل، ما يضطرهم إلى إضافة ممتلكاتهم سواء أكانت منازل أم سيارات أم غيرها من المشاريع الصغيرة بأسماء مواطنين.

وطالب بعض من التقتهم «الحياة» من فئة البدون الجهات العليا بتبني حالهم والإسراع في تجنيس من يستحق منهم، ومنحهم إقامة نظامية دائمة تكفل لهم حياة كريمة في حال امتناع الجهة المختصة عن تجنيسهم، في الوقت الذي عبثت الحال النفسية في الكثير من أبنائهم بسبب الصراع مع الأمراض النفسية، ومحاولة ثلة منهم الانتحار جرّاء سوء وضعهم.

ويزعم بعض فئة البدون أن استغلال بعض مشايخ القبائل للصلاحيات الممنوحة لهم واستخدامها بطريقة غير سليمة نظير قيامهم بعملية التعريف على المتقدمين ومنحهم أوراق الفرز ووضع الأختام عليها والسعي بمعاملاتهم وإجراءاتهم في الوزارة المعنية، لعب دوراً كبيراً في خلق فوضى وتسيب وتزوير.

ولا يقتصر الأمر على ذلك فقط، فعدم وجود مكتب رسمي لشيخ القبيلة اضطر النازحين إلى مراجعته أمام منزله ضمن طوابير طويلة تنتظر الإذن الذي ربما لا يأتي، ما أسهم في إيقاف تجديد سريان البطاقات السوداء من الجهات المختصة.

يذكر أن وزارة الداخلية عمدت إلى حصر أعداد هذه الفئة ومنحهم بطاقات تنقل وعمل منذ عام 1405هـ يعمدون إلى تجديدها كل خمسة أعوام من اللجان المركزية التي يتبعونها،

وتم إنجاز وحل معضلة الكثير منهم قبل أن يصدر أمر سام في العام 1422هـ يقضي بتجنيس 90 في المئة منهم، كما تولت اللجنة المركزية للأحوال المدنية مهمة فرزهم وتجنيسهم، ولكن توقف عملها بأمر من وزارة الداخلية نظير أخطاء وممارسات بعض مشايخ القبائل.
وعلى رغم إرسال «الحياة» استفساراتها إلى متحدثي وزارتي الصحة والتعليم العالي منذ أربعة أشهر، إلا أنهم لم يجيبوا عنها حتى لحظة نشر التقرير، في حين اعتذر مسؤول العلاقات العامة في وكالة وزارة الداخلية للأحوال المدنية عن الرد على استفسارات «الحياة» فيما يتعلق بفئة البدون.

لجنة في (الداخلية) لحل أوضاعهم... قريباً

الرياض - أحمد غلاب
أبلغت مصادر في وزارة الداخلية «الحياة» البدء أخيراً في وضع حلول مقترحة لمعالجة أوضاع فئة الـ«بدون» (غير محددي الجنسيات) في المملكة، مشيرة إلى أن وكالة الوزارة للأحوال المدنية تعكف على معالجة أوضاعهم ووجود إحصاء دقيق ورسمي عنهم.
وسبق لوكيل وزارة الداخلية للأحوال المدنية السابق اللواء عبدالرحمن الفدا، أن أكد عن توجّه الوزارة لوضع حد لمعاناة الـ«بدون».
وجاء تحرك وزارة الداخلية بعد أن أمر خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، العام الماضي وزارة الصحة وجميع المراكز الصحية والمستشفيات في المملكة باستقبال الحالات الطارئة لـ«فئة البدون» وتقديم العلاج اللازم لهم مجاناً لحين استقرار حالهم الصحية، وشددت الوزارة وقتها أنها ستطبق العقوبات في حق المستشفيات التي لا تتقيد بهذا القرار.
كما أكد وزير الصحة الدكتور عبدالله الربيعة على جميع المستشفيات ضرورة قبول الحالات الطارئة لـ«البدون»، وأن المستشفيات والمراكز الصحية التي تخالف ذلك ستعرض نفسها للعقوبات.
وكانت الداخلية وجهت بتقديم العلاج مجاناً في الإسعافات والحالات الطارئة، على أن يكون لدى الشخص المعالج ما يثبت شخصيته، وإن لم يكن لديه إثبات فتتم معالجته مع إبلاغ الجهات المختصة لاتخاذ اللازم نحوه.
وعلى رغم المأساة المتمثلة في سوء أوضاع الـ«بدون» في المملكة، إلا أن هيئة حقوق الإنسان الحكومية، والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الأهلية لا تملكان أية إحصاء رسمي دقيق في شأن أعدادهم، إلا أن الإحصاءات غير الرسمية تفيد أن هناك نحو 40 ألف شخص في المملكة.
ويتوزع الـ«بدون» على مناطق عدة، أهمها المناطق الحدودية الشمالية وبعض المحافظات في المنطقة الشرقية، مثل حفر الباطن والخفجي وغيرها، كما أن العاصمة (الرياض) تضم آلاف الأشخاص من الـ«بدون» في أحياء «النظيم» و«النسيم» وغيرها شرق العاصمة.
وتمنح فئة الـ«بدون» بطاقات غير رسمية تعرف بـ«البطاقة السوداء»، تيسر لهم بعض أعمالهم، في المرور والسفر من منطقة إلى أخرى في المملكة، ومع ذلك يبقون محل شبهة لدى كثير من المراكز الأمنية، كما أنهم لا يستطيعون امتلاك مركبات أو منازل بأسمائهم.
وتمنح المملكة لهم - بحسب الطلب - تذكرة مرور أشبه بالجواز الموقت مدة أقل من عام، ومع ذلك ترفض الدول الخليجية الخمس الأخرى استقبالهم، باستثناء قطر التي منحت الجنسية لأعداد منهم والذين اشتهروا في بعض المجالات، ومنها الفنية.
وكانت وزارة الخارجية السعودية وبالتعاون مع وزارة الداخلية، مكنت « 3929 مقيماً في صورة غير قانونية» في الكويت من تعديل أوضاعهم إلى «الجنسية السعودية».
وأوضح مدير إدارة تعديل الأوضاع في الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين في صورة غير قانونية بالكويت العقيد محمد الوهيب أمس، أنه تم تعديل أوضاع 3929 فرداً إلى الجنسية السعودية، و1339 إلى جنسيات أخرى.
وقال مصدر رسمي سعودي لـ«الحياة»: «إن الأشخاص الذين أعلن الجهاز المركزي الكويتي عن تعديل أوضاعهم هم من فئة الـ«بدون» إلى الجنسية السعودية، وهم من دخلوا إلى المملكة بتأشيرات حج أو عمرة،
ثم بدأ بعضهم في إجراءات التقدم للجنسية من طريق امتداد أسري أو عشائري له في المملكة، حتى تم الحصول على الجنسية السعودية».
وأشار إلى أن «المواطن السعودي لا يحتاج إلى شروط إقامة أو تصحيح وضع في الكويت». وأضاف: «كثير منهم حصل على تعريفات رسمية من معرفين في المملكة تفيد بامتداد جذوره إلى المملكة».
ولفت المصدر إلى أن هذا الملف له حساسية بالغة «إدارات عدة في البلدين تعمل على إنهاء الملف، وهي مشكلة كبيرة من دون شك، خصوصاً أن الكويت متشددة في مسألة الجنسية وتحديد الانتماء».

وأشار الوهيب - بحسب وكالة الأنباء الكويتية - إلى أن «تعديل الأوضاع وتحديد الجنسية يتمان بناء على جواز سفر صحيح، بعد أن يقوم الجهاز المركزي بالتثبت من صحة الوثائق المقدمة»، مؤكداً أن «آلية تعديل الأوضاع هذه تتم بالتعاون بين الجهاز المركزي، وإدارة مباحث الهجرة في وزارة الداخلية والهيئة العامة للمعلومات المدنية»،
داعياً الراغبين في تعديل أوضاعهم إلى مراجعة مكتب الجهاز المركزي في إدارة هجرة محافظة مبارك الكبير لتسوية إقامتهم وتوفيق أوضاعهم بحسب قوانين الإقامة السارية في الكويت.
وشدد على أن «من الامتيازات التي يقدمها الجهاز المركزي للمقيمين في صورة غير قانونية ممن يتم تعديل أوضاعهم الحصول على إقامة فورية مجانية لجميع أفراد الأسرة مدة خمسة أعوام وفق المادة 24 (كفيل نفسه) قابلة للتجديد، إلى جانب خدمات التعليم والصحة المجانية، والحصول على بطاقة تموين للأسرة، وأولوية التوظيف في الجهات الحكومية بعد الكويتيين، فضلاً عن عدد من الامتيازات والإعفاءات الأخرى».
وتحتل الكويت المرتبة الأولى في استضافة الـ«بدون»، إذ سجلت أرقامها الحكومية وجود أكثر من 100 ألف شخص، بعضهم يعمل في القطاعات العسكرية والأمنية.

المتاجرون في البشر!

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 15 صفر 1435هـ - 18 ديسمبر 2013م
اضغط هنا

أ.د. سالم بن أحمد سحاب

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تحذر من تزايد حالات الاتجار في البشر، والاتجار في البشر يكون (عن طريق توظيف أو تجنيد شخص وإيوائه ونقله أو الحصول عليه عن طريق القوة أو الاحتيال أو الإكراه).
ومن المعلوم أن (أفظع) أنواع الاتجار في البشر هو الاستعباد الجسدي حيث تُجبر الضحية على بيع جسدها بالمجان تقريباً في حين يتحصل المجرم السافل على كامل المبلغ المدفوع.
ومن المعلوم أيضاً أن نسبة ضئيلة من هذه الجرائم الشنيعة تصل إلى يد العدالة، إذ لو كانت نسبة كشفها عالية لما تورط فيها أصحابها إطلاقاً، أو لم نسمع على أقل تقدير عن الأرقام المزعجة المؤلمة عن عدد ضحايا هذه التجارة الآثمة الفاسدة على مستوى العالم، ففي المتوسط يتعرض حوالى 800 ألف شخص لهذا النوع من الجريمة سنوياً، واليوم تمارس هذه الجريمة ضد قرابة 4 ملايين شخص على مستوى العالم، منهم ما لا يقل عن 20 ألف شخص في الولايات المتحدة الأمريكية فقط.
وأما الدخل السنوي لهذه الجريمة فلا يقل عن 7 مليارات دولار تذهب إلى جيوب وأرصدة أباطرة وأبالسة هذه الممارسات في حق الإنسان الذي أراد الله له أن يعيش حراً كريماً، وأراد هؤلاء له أن يعيش أسيراً حقيراً.
والاتجار في البشر يحتل المركز الثالث عالمياً في قائمة الجرائم الكبيرة بعد تجارتي السلاح والمخدرات، وكلها تفتك بالإنسان، وتحيل حياته دماراً وضياعاً وكآبة وسواداً.
وتقول تقارير رسمية في المملكة: إن عدد القضايا المتعلقة بالاتجار في البشر، والمعروضة على الجهات الأمنية أو العدلية بلغ 72 قضية عام 1433هـ، وهو رقم أحسبه متواضعاً، لكن طبعاً هذا ما عُلم، والله عليم بما لم يُعلم.
ويحضرني هنا دعوة رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان إلى عدم التشهير بالمفسدين مراعاة لخاطر أقاربهم وأحبّتهم، وأعجب كيف يكون للأقرباء هؤلاء مراعاة، ولا يكون للضحايا ولا أقربائهم مراعاة ولا تطييب خاطر.
هؤلاء يا دكتور مفلح القحطاني جديرون بكل عقوبة ممكنة متاحة، وأقلها التشهير، كونهم انتهكوا حقوق غيرهم وظلموهم واستعبدوهم وحطّموا مشاعرهم، ولم يتركوا للحياة في أنفسهم معنى يستحقون الحياة لأجله.

هيئة حقوق الإنسان

:«رئيس حقوق الإنسان ل ٭الرياض

تنامي العنف ضد الأطفال يجعلنا أمام حاجة ماسة لدراسات محلية موثقة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 15 صفر 1435هـ - 18 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/18/article893414.html

الرياض - محمد الحيدر

وصف رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان انطلاق "خط مساندة الطفل" بشكل رسمي بالمملكة بأنها نقلة نوعية لحماية الطفل من الايذاء ورعايته والحرص على حقوقه وحمايته والعناية به والتوعية بأهمية نبذ العنف.

جاء ذلك في تصريح ل "الرياض" على هامش حضوره حفل افتتاح فعاليات المؤتمر الإقليمي لخط مساندة الطفل بالمملكة وتدشين خط مساندة الطفل 116111 والذي ينظمة حاليا برنامج الامان الاسري الوطني مقر جامعة الملك سعود بن عبدالعزيز للعلوم الصحية بالرياض.

ونوه برعاية صاحبة السمو الملكي الأميرة عادلة بنت عبدالله بن عبدالعزيز رئيس برنامج الأمان الأسري الوطني ورئيس المجلس الإشرافي لخط مساندة الطفل للمؤتمر واهتمامها المباشر بهذا الخط لحماية الاطفال من جميع اشكال العنف وانتهاك حقوقه.

وأشاد "العيبان" بالخطوات الكبيرة والمتسارعة التي قطعتها الشئون الصحية بوزارة الحرس الوطني نحو ترسيخ مفهوم حقوق الطفل وضمان رعايته الصحية والاجتماعية عبر برنامج متخصص، منوهاً بتوجيهات سمو وزير الحرس الوطني الأمير متعب بن عبدالله، ومتابعة المدير العام التنفيذي للشئون الصحية الدكتور بندر القناوي، في اقامة الدورات والمؤتمرات والاطلاع على الخبرات الدولية الخاصة بحماية الطفل من العنف. وحول دور هيئة حقوق الانسان في دعم خط مساندة الطفل اكد العيبان على ان "الهيئة" شريك اساسي في الخط، وقال: " تضع هيئة حقوق الانسان كافة امكانياتها لمساندة هذا الخط وجهود العاملين فيه وعلى رأسهم صاحبة السمو الملكي الأميرة عادلة بنت عبدالله رئيس برنامج الأمان الأسري الوطني ورئيس المجلس الإشرافي لخط مساندة الطفل وفريق العمل بالبرنامج، ونتطلع لمزيد من الجهود وعلى استعداد لبذل الامكانيات في سبيل التوعية والحماية وكل اشكال المساندة".

وشدد العيبان على ان أي حالة تسجل لعنف ضد طفل واحد فهي منبوذة في مجتمعنا ونأمل ان تجتث من المجتمع بتضافر الجهود لحماية اطفالنا في ارجاء الوطن والعالم اجمع.

وتابع: "لا شك ان خادم الحرمين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله من اهم حماة الاطفال في المملكة وعلى المستويات الاقليمية والدولية، فرعاية الاطفال مسئولية انسانية حث عليها الدين الحنيف وجميع الشرائع السماوية".

وشدد العيبان ان اي حالة عنف لأي طفل تشكل قلقا لدى الهيئة وكافة الجهات وان الهيئة تنظر لكل حالة بأهمية قصوى، وأضاف بهذا الصدد:"ان تنامي العنف ضد الاطفال يجعلنا امام حاجة ماسة لدراسات محلية موثقة تدرس هذا الموضوع وتقيمه بما في ذلك حالات العنف في المدارس حتى نعلم بشكل دقيق حجم وجود هذه الانتهاكات ضد الاطفال وهل يشكل ظاهرة ام لا، واعتقد على جميع الجهات المناط بها حماية الطفل ورعايته ان تعمل على وضع الدراسات والمسوحات الميدانية من خلال المدارس والمسوحات العشوائية في الاسر والمجتمع للتأكد عما اذا كانت ظاهرة العنف ضد الاطفال اصبحت ظاهرة.

تقرير سعودي: المكتبة العربية تفتقر لمؤلفات "حقوق الإنسان"

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 15 صفر 1435هـ - 18 ديسمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Culture/News_Detail.aspx?ArticleID=171566&CategoryID=7

القاهرة: حازم عبده كشف تقرير سعودي عن فقر المكتبة العربية في مجال التربية لـ"حقوق الإنسان" واعتماد كثير منها على الترجمة الحرفية التي تقلل من فرص الانتفاع بهذه الكتب، وحذر من عدم مواءمة غالبية الحقائب التدريبية في برامج حقوق الإنسان العالمية مع خصائص الثقافة الإسلامية والعربية.

وأوضح مدير عام التخطيط والسياسات الأمين العام والمنسق الوطني للتعليم للجميع بوزارة التربية الدكتور علي الألمعي، في تصريحات لـ"الوطن" بالقاهرة على هامش الاجتماع الذي تحتضنه الأمانة العامة للجامعة العربية على مدى خمسة أيام ويختتم غدا الخميس: أن الجهود الكبيرة والعلمية التي نفذتها المملكة فس مجال التربية على حقوق الإنسان منحت فرصة لتقديم تقرير شامل تميز من بين بقية التقارير التي عرضت في الاجتماعات، مشيراً إلى إصدار التقرير الأولي عن خطة التربية على حقوق الإنسان عام 2010، ثم إصدار تقارير المتابعة السنوية لعامي (2012،2011)، وإنشاء إدارة مختصة بحقوق الإنسان في الوزارات الممثلة في اللجنة الوطنية للتربية على حقوق الإنسان وطباعة وتوزيع كل من: الخطة العربية، والدليل الاسترشادي للتربية على حقوق الإنسان.

وأضاف الألمعي أن المملكة نفذت أكثر من 20 برنامجا في هذا المجال منها: مشروع قواعد تنظيم السلوك والمواظبة، ووحدات الخدمات الإرشادية، وقائمة مشكلات الطلاب للمرحلتين المتوسطة والثانوية، ودمج مفاهيم حقوق الإنسان في المناهج الدراسية، التطوير المهني للكوادر البشرية في الميدان التربوي في مجال حقوق الإنسان، وحقوق الإنسان وأساليب نشر ثقافتها في المنظومة التعليمية والتربوية (برنامج تدريبي)، وحقوق الإنسان في القانون الدولي والشريعة الإسلامية،

وأكد الألمعي خلال عرض التقرير أن المملكة كانت في طليعة الدول التي شاركت ضمن فريق الخبراء العرب لإعداد الخطة ودعم تنفيذها، كما بادرت المملكة إلى تشكيل اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ الخطة والتي تضم في عضويتها عشر جهات حكومية منها وزارة الداخلية والخارجية، والتعليم العالي، والعدل، والثقافة والإعلام، والشؤون الاجتماعية، والعمل، والشؤون الإسلامية والأوقاف، والتربية والتعليم بالإضافة إلى هيئة حقوق الإنسان.

يذكر أن تنفيذ الخطة العربية للتربية على حقوق الإنسان بدأ منذ عام 2009 وحتى عام 2014، عبر ثلاث مراحل.

الاقتصادية

المملكة شريك في الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل منذ العام1996

عادلة بنت عبدالله : اليوم يتجدد تأكيدنا بفخر أن الطفل في المملكة إنسان وله حقوق

المصدر: جريدة الأقتصادية الثلاثاء 14 صفر 1435هـ - 17 ديسمبر 2013م
http://www.aleqt.com/2013/12/17/article_808270.html

"الاقتصادية الإلكترونية" من الرياض
تحت رعاية صاحبة السمو الملكي الأميرة عادلة بنت عبدالله بن عبدالعزيز رئيس برنامج الأمان الأسري الوطني ورئيس المجلس الإشرافي لخط مساندة الطفل، انطلقت صباح Hls فعاليات المؤتمر الإقليمي لخط مساندة الطفل بالمملكة العربية السعودية تحت شعار "طفل يتكلم.. الكل يستمع"! والذي تستضيفه جامعة الملك سعود بن عبدالعزيز للعلوم الصحية في مركز المؤتمرات الدولي بالجامعة في الرياض حتى 18 ديسمبر الجاري.
وحضر الحفل الافتتاحي معالي مدير جامعة الملك سعود بن عبدالعزيز للعلوم الصحية المدير العام التنفيذي للشؤون الصحية بوزارة الحرس الوطني الدكتور بندر بن عبدالمحسن القناوي، وعدد من أصحاب المعالي والسعادة ممثلين لمختلف الوزارت والهيئات والمؤسسات الحكومية والأهلية الداعمة والراعية.
وبدأت فقرات حفل الافتتاح بقراءة آيات من الذكر الحكيم، تلاها كلمة ألقتها المدير التنفيذي لبرنامج الأمان الأسري الوطني الدكتورة مها المنيف كلمة برنامج الأمان الأسري الوطني التي أكدت فيها مشاركة 15 خبيراً دولياً لاستعراض تجاربهم وتبادل الخبرة مع المختصين والمهتمين في المملكة. كما تطرقت في كلمتها لأهمية الدور الذي تلعبه خطوط المساندة في دعم حقوق الطفل حول العالم وإمكانية تحقيق هذا محلياً. كما أكدت على قناعة برنامج الأمان الأسري بأهمية الأطفال والشباب في كل مجتمع، الأمر الذي شجع منظمي المؤتمر بدعم مشاركة الشباب واليافعين ومنحهم الفرصة كمتحدثين في المؤتمر ورؤساء لعدد من جلساته. كما وأثنت المنيف على حصول المملكة على عضوية هذه المؤسسة الدولية، والتي أتت بفضل ما يحظى به برنامج الأمان الأسري من دعم حكومة خادم الحرمين الشريفين-حفظه الله- ودعم سمو الأميرة عادلة بنت عبدالله، ورعاية كبيرة من الشؤون الصحية بوزارة الحرس الوطني.
تلى ذلك كلمة المنظمة الدولية لخطوط مساندة الطفل، وألقتها السيدة نانيتا لا روز المدير التنفيذي للمنظمة، والتي دوّنت فيها فخرها بتأسيس خط مساندة الطفل في المملكة العربية السعودية، مقدمة شكرها لصاحبة السمو الملكي الأميرة عادلة على مساندتها الثمينة واهتمامها الدائم وكذلك معالي مدير الجامعة على دعمه وحرصه، مؤكدة أن هذه الفرحة تأتي بالتزامن مع ذكرى مرور عشر سنوات على تأسيس الخط عالمياً، حيث تأسست الشبكة المتخصصة في حماية الطفل في العام 2003م. وفي هذا الصدد، ذكرت لا روز أن المنظمة الدولية بدأت أعمالها بـ 49 عضواً متطوعاً في العام 2003م، واليوم تحظى بوجود 173 عضواً متفرغين بالكامل للقيام بمهام المنظمة، بالإضافة إلى انتشار مكاتب خطوط مساعدة الطفل في أكثر من مائة بلد حول العالم.
كما بيّنت السيدة لا روز إلى أن خط مساعدة الطفل في الوطن العربي قد بدأ بدولتين فقط وقد وصل عدد الدول الأعضاء في المنظمة إلى 15 دولة في منطقة الشرق الأوسط. مؤكدة أن أكثر من 160 مليون طفل تواصلوا مع خطوط المنظمة دولياً حتى الآن، بينما تجاوز عدد الاتصالات في العالم العربي المليون ونصف المليون اتصال خلال السنوات القليلة الماضية، الأمر الذي يؤكد الحاجة إلى تطوير هذه الخدمة ودعمها بكل الوسائل الممكنة.
في ذات الصدد، تطرقت لا روز إلى إسهام الخط في الحد من حالات الاعتداء على الأطفال والتحرش بهم، كما لوحظ ارتفاع حالات العنف في الأسر التي تعاني من البطالة ومرض الوالدين، مؤكدة أن الاتصالات التي ترد بهذا الخصوص

لا تقل عن 2.5 مليون اتصال. ووضحت أن ضعف الاستقرار والمشاكل المتكررة في بعض دول المنطقة ستزيد من معاناة الأطفال، ومنها مخيمات اللاجئين الناتجة عن الحرب الدائرة في سوريا.
واختتمت لا روز كلمتها برسالة وجهتها للحضور، وفيها أكدت أن خط مساندة الطفل مهم لحماية الأطفال بشكل عام، وأن مساندة الحكومات والمؤسسات الأهلية أمر هام لاستمرار وتطوير خدماته. واختتمت بتقديم شكرها لسمو الأميرة عادلة بنت عبدالله على رعايتها الكريمة.
تلى ذلك كلمة معالي مدير الجامعة الدكتور بندر بن عبدالمحسن القناوي، والتي أكد فيها أن برنامج الأمان الأسري الوطني يحظى باهتمام خادم الحرمين الشريفين – حفظه الله ورعاه- وأنه لهذا السبب جاء التوجيه الكريم بجعله تحت مظلة الشؤون الصحية. وأثنى معاليه على نجاحات هذا البرنامج وأنه يقوم بإنجاز خدماته الإنسانية في كافة مدن المملكة لتحقيق أهداف نبيلة لا غنى عنها، وعبر تواجد منسوبي البرنامج في مختلف المناسبات للتعريف بحقوق الطفل، مؤكداً أن الشؤون الصحية تتشرف بدعم مثل هذه البرامج، كونها تعنى بالطفل والأسرة، وهما نواة المجتمع السعودي الذي نطمح جميعاً لخدمته.
كما أشاد معاليه بفوز برنامج الأمان الأسري بجائزة الأميرة صيتة بنت عبدالعزيز للتميز في العمل الاجتماعي خلال هذا العام، مثنياً على دورها – رحمها الله- في ترسيخ العمل الإنساني المعني بالأسرة والطفل في المملكة. مؤكدا تسخير الإمكانات للخط ومنسوبيه، ودعمه بعناصر وطنية مؤهلة وتوفير تقنيات اتصال حديثة له، مثمناً الدعم اللامحدود من قبل سمو وزير الحرس الوطني، صاحب السمو الملكي الأمبر متعب بن عبدالله بن عبدالعزيز، ومؤكداً أهمية ما يأتي كذلك من حرص صاحبة السمو الملكي الأميرة عادلة بنت عبدالله ودعمها وتشجيعها المستمرين.
من جهتها، أكدت راعية الحفل صاحبة السمو الملكي الأميرة عادلة بنت عبدالله في كلمتها عن فخرها وفخر المنتسبات إلى برنامج الأمان الأسري بما وصلت إليه البرنامج من تقدم كبير، وأثر ملموس في المجتمع. وأن البرنامج يهدف ويعمل دائماً على تطوير هذه الخدمات عبر مواكبة التدابير الوقائية الكفيلة بحفظ حق الطفل والأسرة. مثنية على ما يتيحه المؤتمر من فرصة كبيرة لتبادل الخبرات.
وقد أكدت سموها أن إشاعة العدل في المجتمع تأتي ضمن أولويات حكومة خادم الحرمين الشريفين – حفظه الله- ويعمل الجميع على ترسيخ هذا المبدأ بتوفير بيئة تتفهم غايته النبيلة. وقد أكدت راعية الحفل أن النظام بصيغته الراهنة يوفر نقلة لتطبيقه في حيز الواقع، كما يتميز بأنه يشكل مرجعية قانونية لتسهيل إجراء الحماية للطفل في كل الظروف.
وحول بداية العمل على تحقيق هذه الخدمة الهامة للطفل والمجتمع، أكدت سمو الأميرة عادلة أن العمل على برنامج الأمان الأسري قد بأ فعلياً منذ تأسيسه في العام 2005م. وأن هذا الحرص يأتي انسجاماً مع توقيع المملكة للاتفاقية الدولية لحقوق الطفل في العام 1996م.
هذا، وقد أكدت سموها أن العنف لا يزال ظاهرة مقلقلة تجاه الطفل، الأمر الذي يتنافى مع أهمية اإقرار بأن الطفل لا يكبر ليصبح إنساناً بل الطفل إنسان منذ البداية. وأضافت: "لهذا، خط مساندة الطفل الذي نحتفل بإطلاقه اليوم يجمع جهود كل من ساعد على تحوليه إلى واقع ملموس، فالطفل هو عماد المستقبل في أي مجتمع، لينشأ إنساناً سوياً". مقدمة شكرها لوزارة الحرس الوطني ممثلة بالشؤون الصحية فيها، وشكرها للشبكة الدولية لخطوط مساندة الطفل، مؤكدة حرصها على ما سيتمخض عن المؤتمرات من توصيات للدفع بعجلة برنامج الأمان الأسري وخط مساندة الطفل المجاني.
بعد ذلك، تم إطلاق خط الطفل (116111)، وجاء الإطلاق منقولاً عبر الشبكة التلفزيونية في الجامعة بالعد نزولاً حتى سماع نغمة الاتصال، وتدشين الخدمة. تلى ذلك استعراض فيلم من الرسوم متحركة، يعكس أهداف خط مساندة الطفل ومميزاته العديدة ومن بينها أن الاتصال الذي يجري بين الطفل ومختصات البرنامج يعتبر سرياً لحفظ خصوصية كل حالة، بالإضافة لكون الخدمة مجانية بالكامل.
ليبدأ بعدها استعراض للأطفال أعد خصيصاً لهذه المناسبة، واحتوى على تشكيلات استعراضية انتهت إلى تشكيل الرقم 116111 عبر المشاركين على خشبة مسرح الجامعة. ولقي الاستعراض استحسان جميع من حضروا هذه المناسبة، وقوبل بإعجاب وتشجيع مطوّل من قبل الحاضرين. ليتم بعد ذلك تكريم الشركاء الاستراتيجيين لخط مساندة الطفل والرعاة الإعلاميين ومختلف الجهات التي دعمت وأسهمت في إنجاح هذا المشروع الوطني الكبير.
واختتمت سموها حفل افتتاح مؤتمر خط مساندة الطفل، بجولة على المعرض المصاحب والذي شاركت فيه العديد من الجهات الحكومية والأهلية، ومن بينها: إمارة الرياض، وزارة الثقافة والإعلام، شركة الاتصالات السعودية، هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، أجفند (برنامج الخليج العربي للتنمية)، هيئة حقوق الإنسان، وزارة الصحة، وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة التربية والتعليم، والأمن العام من وزارة الداخلية، جامعة الملك سعود بن عبدالعزيز للعلوم الصحية، مركز تعزيز الصحة بالجامعة، مركز الملك عبدالله العالمي للأبحاث بالجامعة، موسوعة الملك عبدالله العربية للمحتوى الصحي، وغيرها من الجهات الداعمة.

العنف الأسري 2-5

الأطفال الضحية الأبرز وحالة إيذاء وتحرش يوميا في جدة

إحالة 9 قضايا عنف أسري للقضاء وتسوية 60٪ من الحالات

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 15 صفر 1435هـ - 18 ديسمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131218/Con20131218662831.htm

عدنان الشبراوي، زين عنبر (جدة)، نادر العنزي (تبوك)، خالد آل مريح (أبها)

لم يكن الأطفال إلا اللقمة السائغة والجدار الأقصر، ليقفز عليه أصحاب الشهوات والهفوات وفاقدو الضمائر ومشترو النزوات، ليمطروهم ركلا ورفسا وشويا، واعتداء على كرامتهم وإنسانيتهم، في أبشع صور العنف الأسري التي يشارك للأسف أب تجرد من كل معاني الإنسانية أو زوجة باعت ضميرها وارتدت عباءة القسوة والتنكيل.

وفيما تتعدد صور التعذيب والعنف ضد الأطفال، تبقى الجريمة بشعة، وتتباين ردود الأفعال حول العقوبة الجنائية أحيانا، والمعنوية في أحيان أخرى، لكن يبقى الخاسر الذي ربما يسقط من حسابات المعنيين في تناول الواقعة، هو الطفل أو الطفلة التي لم يكن لها ذنب في تحمل تبعات قساوة أب أو زوجة هدفهما تلبية نزوات النفس.

وإذا كان الكثيرون لا يزال يلاحقون كشف الأسباب وراء تلك الجرائم الإنسانية ضد أبرياء ضعفاء، تتباين ردود الأفعال حول تبنيها كظاهرة أم أنها مجرد حوادث فردية حتى وإن تكررت هنا وبرزت هناك.

وتؤكد الشؤون الاجتماعية وحقوق الإنسان أنه تمت إحالة 9 متورطين في قضايا العنف إلى القضاء لمعاقبتهم وذلك خلال الأشهر الستة الأخيرة، وتمت تسوية عدد من الحالات صلحا في حين شدد مختصون في الشأن الحقوقي والقانوني على أهمية تطبيق نظام للحماية من الإيذاء والعنف والذي يحمي الأطفال والنساء من تعرضهم للعنف الأسري ويردع كل من يمارس هذه السلوكيات.

وأكد مختصون أن الإحصائيات المعلنة وإن اعتبرت مؤشرا مرتفعا لا يعكس الواقع الحقيقي، حيث إن الواقع يعد أكثر من ذلك بكثير على اعتبار أنه لا يتم تسجيل إلا الحالات التي ترد للجنة الحماية ويبلغ عنها بشكل رسمي.

وقائع متكررة

في مدينة جدة حالة تعذيب أب لطفلته وتسببه لها في حالة شلل رباعي وإعاقة أبدية، وحالة أخرى للطفلة ريمان في الطائف 10 أعوام، و التي تعرضت للتعذيب على يد زوجة أبيها، فضلا عن حالة الطفل أحمد الغامدي أربعة أعوام الذي تعرض للضرب على يد زوجة أبيه وفارق الحياة..

ويصبح النموذج البارز الطفل «راكان» من جدة الذي تعرض لأنواع إيذاء من والده ووالدته تمثل في سكب الماء الحار والمغلي على جسده، ضربه باللي والعقار وحبسه، حيث حرم الطفل من الالتحاق بالمدرسة وله أربعة أخوة ثلاثة أولاد وبنت، وأن والده ووالدته يضربانه إما بسبب شقاوته كما قال أو لأنه يتبول في ملابسه أحيانا على حد تعبيره، وعقب الانتهاء من علاجه وإخضاعه لعمليات تجميل، عاش مؤقتا في كنف وحدة الحماية الاجتماعية بجدة، حتى تم نقله ليعيش في كنف جده لأمه بجازان.

في تبوك وبالتحديد العام الماضي تجرد أب من كل مشاعر الإنسانية والرحمة بعد أن قام بقتل ابنه 10 أعوام وإخفاء جثته في إحدى المناطق الصحراوية القرية من تبوك، حيث قام الأب بإبلاغ السلطات الأمنية في المنطقة عن اختفاء ابنه، حيث قامت السلطات الأمنية بالبحث والتحري عن الطفل.

إلا أن والدة الطفل وهي من (جنسية عربية) أبلغت الجهات الأمنية عن أن والد الطفل هو من قتل ابنه، حيث قامت فرق البحث والتحري بالتحقيق مع الأب حتى اعترف بفعلته المشينة بتعذيب ابنه وربطه بالسلاسل حتى فارق الحياة ومن ثم قام بدفنه في منطقة صحراوية على طريق شرما.

معاناة جديدة

وفي حادثة أخرى وخلال الأسبوع الماضي تعرضت الطفلة (إ. غ) التي لم تتجاوز الـ 11 من عمرها، وتدرس في الصف الخامس ابتدائي في خميس مشيط لعنف أسري تمثل في كيها وإحداث حروق شديدة بأصابع يديها وجزء من وجهها.

وتدخلت هيئة حقوق الإنسان في عسير لإنقاذ الطفلة، وشكلت فريقا نسائيا للتحقيق في قضيتها، وأيضا التأكد من صحة البلاغ الذي قدم إلى الهيئة حيث أعد الفريق تقريرا تضمن إفادات كل من إدارة المدرسة والمعلمات والمرشدة الطلابية بالإضافة إلى إفادة الطفلة وعمتها وتبين للهيئة أن الطفلة تعرضت للعنف الأسري كما وجهت التهمة إلى زوجة والدها- التي التقت بها الهيئة- بالإقدام على تعنيف الفتاة.

وقالت مصادر لـ «عكاظ» إنه بناء على تحرك الهيئة في التحقيق بقضية الطفلة، فقد رفعت الهيئة تقريرا عاجلا إلى إمارة منطقة عسير، حيث وجه أمير المنطقة سمو الأمير فيصل بن خالد وبشكل عاجل، لجنة الحماية الاجتماعية بمباشرة الحالة وتقديم الحماية اللازمة والعاجلة والتحقيق في ملابسات القضية كما تواصلت الهيئة مع والدة الطفلة المعنفة التي حضرت إلى المنطقة وطالبت بضرورة تسليمها ابنتها وأشقائها الذين حرمت منهم منذ سنوات عدة.

طفل جدة

وتسجل محافظة جدة ما متوسطه 30 حالة عنف أسري شهريا بمعدل حالة عنف واحدة يوميا تحتل فيها قضايا العنف والتحرش تجاه الأطفال المرتبة الأولى تليها العنف تجاه النساء.

ومن حين لآخر تنشر الصحف المحلية حالات وقصص مصورة عن تعرض أطفال للعنف الأسري والاعتداء عليهم، ولم يكن آخر تلك الحالات قصة الطفل سلمان صاحب العشرة أعوام الذي عنفه والده (عكاظ 10 صفر).

كما لم يكن الطفل الذي تعرض للحرق من والديه في جدة أول الضحايا إذا سبقه غيره الكثير من ضحايا العنف، حيث دلت المعلومات أن الطفل الضحية تعرض لشتى أنواع العنف من والده ووالدته، من ضرب وإهانة وحرق بالنار والماء المغلي وحبسه ومنعه من الطعام ووضع العنف إلى وضع في أحد المرات في حقيبة السيارة وإغلاقها عليه.

وقال الطفل إنه لم يلتحق حتى الآن بالمدرسة وأن له 4 أخوة 3 أولاد وبنت وهو أكبرهم، وأن والده ووالدته يضربانه إما بسبب شقاوته أو لأنه يتبول في ملابسه.

وكشف الطفل عن تعرضه لأنواع التعذيب من والده ووالدته تمثل في سكب الماء الحار والمغلي على جسده وضربه باللي والعقار وحبسه مما أحرق جسده وأصابه بتشوهات، وصدرت تقارير طبية تؤكد حاجته لعمليات تجميل فضلا عن آثار نفسية يعاني منها.

وكان جد الطفل قد تقدم بشكوى تفيد أن حفيده في التاسعة من عمره يتعرض إلى عنف شديد من والده، حيث أمر محافظ جدة على الفور باتخاذ التدابير اللازمة لحماية الطفل وفتح تحقيق في الواقعة.

نموذج غضون

ومن الحالات العالقة في ملف العنف الأسري قضية الطفلة غضون التي هزت المجتمع قبل سنوات عندما لقيت مصرعها تعذيبا وقد دقت آنذاك جرس خطر العنف الأسري وفتحت الباب على مصراعيه أمام المختصين.

ومن الحالات التي تابعتها «عكاظ» ما أصدرته المحكمة الجزئية في جدة،بالحكم تعزيريا بسجن أب وزوجته عامين بتهمة إساءة معاملتهما لابن الزوج وتعذيبه.

ومن الحالات أيضا ما صدر مؤخرا عن الشيخ مازن سندي قاضي المحكمة الجزائية في جدة بإصدار حكم يقضي بسجن أب 6 أشهر وجلده 150 سوطا إثر تورطه في تعنيف طفلته الرضيعة والتسبب في إصابتها بإصابات بليغة ومتعددة تمثلت في إصابات بالبطن والكبد والطحال مع نزيف دموي داخلي في البطن مع تجمع بالسوائل أسفل الرئة اليمنى وهبوط بالوظائف الحيوية واستندت المحكمة في حكمها إلى «الشبهة القوية» بعد أن عجز المدعي العام في تقديم الدليل والبينة المطلوبة.. وأيدت محكمة الاستئناف الحكم ليكتسب القطعية وجاء في صك الحكم أن المدعي العام اتهم والد طفلة عمرها عامين بتعنيف ابنته والتسبب في إصابتها ووصف ما أقدم عليه الأب بأنه فعل محرم ومعاقب عليه شرعا مطالبا بعقوبة تعزيرية رادعة للأب لتعديه على ابنته الرضيعة.

وفي حالة مماثلة قدمت مواطنة بلاغا عن تعرض طفل إلى التعذيب من قبل أفراد أسرته، وأحيلت القضية إلى هيئة التحقيق والادعاء العام ومن ثم إلى دار الحماية وتمت إحالة المتهم للقضاء، وعانى الطفل من الضرب والقيد بالسلاسل والحرمان من الماء والطعام وجلده باللي وسكب الماء البارد عليه في البرد القارس إضافة إلى حرمانه من الدراسة.

الاقتصادية

تسوية نزاعات العمالة المنزلية

المصدر: جريدة الأقتصادية الثلاثاء 14 صفر 1435هـ - 17 ديسمبر 2013م
http://www.aleqt.com/2013/12/18/article_808423.html

كلمة الاقتصادية

أخيرا قررت وزارة العمل إنشاء لجان لتسوية خلافات عمال الخدمة المنزلية ومن في حكمهم. وهذا القرار هو في الواقع تطبيق لقرار مجلس الوزراء باعتماد لائحة العمالة المنزلية ومن في حكمهم ودخولها حيز التطبيق قبل أيام، حيث أكّدت اللائحة على العدالة بين التزامات طرفي اللائحة، وهما صاحب العمل والعاملة أو العامل المنزلي، وسوف تختص هذه اللجان بالنظر في المطالبات المالية والمخالفات التي ليس لها طابع جنائي، والتي يقع مكان العمل في دائرة اختصاصها وهي دعوى لها صفة الاستعجال دائما، على أن تنظر اللجنة الدعاوى المرفوعة أمامها على وجه الاستعجال، بحيث لا تتجاوز مدة نظر الدعوى عشرة أيام عمل من تاريخ تسجيل الدعوى لديها في حال تبليغ المدعى عليه أصولاً بمواعيد جلساتها.

إن إجراءات نظر الدعوى تلزم اللجنة بعد أن تقوم بقفل باب المرافعة وخلال أيام العمل الخمسة الأولى، بأن تتجه لتسوية الخلاف وديا بين الطرفين، فإن تعذرت التسوية الودية نظرت اللجنة في الموضوع وأصدرت قرارها، وفي حال تغيب الطرفان عن موعد الجلسة جاز للجنة أن تقوم بشطب الدعوى من سجلها، وفي حال تم شطبها يحق للمدعي التقدم بدعوى جديدة لمطالباته المحددة في دعواه الأولى، وذلك لمرة واحدة وإذا تنازل المدعي عن دعواه أو تمت التسوية الودية بين الطرفين تصدر اللجنة قراراً بذلك، وبعد قفل باب المرافعة في الدعوى وتعذر التسوية الودية تعقد اللجنة جلسة مداولة سرية تصدر فيها قرارها في الدعوى.

ويحق للمعترض على قرار اللجنة التظلم منه أمام ديوان المظالم لحين إنشاء المحاكم العمالية بوزارة العدل ومباشرة أعمالها وذلك خلال 10 أيام من تاريخ تسلم نسخة القرار، وعلى المتظلم إشعار اللجنة بذلك، وإذا لم يتم التظلم من القرار خلال تلك المدة عد القرار نهائياً واجب التنفيذ، وفي هذه الحالة على اللجنة تذييل القرار بصيغة التنفيذ وذلك بكتابة عبارة (القرار نهائي واجب التنفيذ لعدم التظلم منه خلال المهلة القانونية).

سبق لهيئة حقوق الإنسان أن أوصت بإيجاد قانون وقضاء للفصل في منازعات عمال المنازل ومن في حكمهم ضمن تقرير لها تناول وضع حقوق الإنسان في المملكة، وكيف يمكن تعزيزه بما يتفق مع الشريعة الإسلامية وأنظمة الدولة والأوضاع العالمية، خصوصاً فيما يتعلق بتنظيم شؤون العمالة الوافدة وتسوية أوضاعها في جميع المجالات، ومنها: العمل، الصحة، والتعليم، مع التركيز على النظر في تأخُّر القضايا العمالية والإسراع في حسمها قضائياً، والانتقال إلى تنظيم الدوائر العمالية في المحاكم لتشمل جميع المناطق، بما يتفق مع نظام العمل والاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها المملكة ومنها معاهدة الخدمة المنزلية لعام 2011 التي دخلت حيز التنفيذ مع بداية أيلول (سبتمبر) 2013، وهي الاتفاقية التي توسّع نطاق الحقوق الأساسية لعمال المنازل في جميع أنحاء العالم، المُبرمة في إطار منظمة العمل الدولية، حيث يوجد في العالم اليوم ما يزيد على 53 مليوناً من عمال المنازل في جميع أنحاء العالم، وهذا العدد في تزايد مطرد في البلدان المتقدمة والنامية.

إن تنظيم العمل من الركائز الأساسية التي تؤدي إلى حفظ الحقوق، ويكون ذلك فقط من خلال سن قوانين ولوائح تؤمّن الحماية لكل الأطراف، خصوصاً العمالة المنزلية التي كانت تعاني قصوراً في تنظيم حقوقها وواجباتها، وأن وجود لجنة قضائية تختص بمنازعات عمال المنازل يساعد على سهولة تطبيق التعليمات وخدمة المواطنين والمقيمين وسهولة تسليم الحقوق المالية، وحفظ حقوق الأسرة المالية وغيرها من الحقوق التي يفرضها العقد والعمل في المنزل.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

في تقرير حصلت "الرياض" على نسخة منه.. وطالبت بالتشهير بالمفسدين دون استثناء

"التحقيق والادعاء العام" تنتقد القوانين الردعية والقضائية بالمفسدين وتصفها بالضعيفة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 15 صفر 1435هـ - 18 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/18/article893412.html

الرياض - أسمهان الغامدي

عزا عضو هيئة التحقيق والادعاء العام الدكتور عبدالله الشهري انتشار الفساد الإداري والمالي وعرقلة جهود مكافحته إلى ضعف قوة الردع القانونية والقضائية لمرتكبي جرائم الفساد، الافتقار لآليات الاختيار والترقية في الوظيفة العامة، إلى جانب تعارض وتضارب المصالح، البيروقراطية، اختلال هيكل الأجور والمرتبات، ضعف أداء الأجهزة الرقابية، ظهور وتكريس الفساد

وأكد في تقرير حصلت "الرياض" على نسخة منه على أن غياب النزاهة والشفافية في طرح العطاءات الحكومية، واستخدام المنصب العام من قبل بعض الشخصيات المنفذة من أهم صور الفساد المتفشية، إضافة إلى المحسوبية والمحاباة والوساطة في التعيينات الحكومية، وتبذير المال العام.

وشدد د. الشهري على ضرورة التشهير والنشر فيما يخص قضايا الفساد المالي والإداري، مؤكدا أن التشهير من أكثر الأساليب فاعلية في مكافحة الفساد، إلى جانب الحاجة الملحة تطبيق مبدأ التدوير الوظيفي في الأجهزة الحكومية، مع ضرورة تفعيل التعاملات الإلكترونية في الأجهزة الحكومية، وتطوير الصحافة في المملكة.

واعتقد أن الفساد ينشأ لعدة أسباب إدارية، وقانونية، ومالية، واجتماعية، كما أن هناك أربع مجموعات لأشكال الفساد الإداري منها التنظيمية ويقصد بها تلك المخالفات التي تصدر عن الموظف أثناء تأديته لمهام وظيفية والتي تتعلق بصفة أساسية بالعمل، والانحرافات السلوكية ويقصد بها تلك المخالفات الإدارية التي يرتكبها الموظف وتتعلق بمسلكه الشخصي وتصرفه، والانحرافات المالية ويقصد بها المخالفات المالية والإدارية التي تتصل بسير العمل المنوط بالموظف، والانحرافات الجنائية وهي الرشوة واختلاس المال العام، والتزوير.

المفتي يحذر المواطنين من جهات مشبوهة تجمع تبرعات لسورية

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 15 صفر 1435هـ - 18 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/18/article893420.html

الرياض - أحمد الأحمد
حذر سماحة مفتي عام المملكة الشيخ عبدالعزيز آل الشيخ المواطنين والمقيمين من التبرع لجهات غير رسمية والتي تدعي مساعدة أشقائنا المتضررين في سورية واللاجئين خارج حدودها وقال سماحته في تصريح ل"الرياض" إن هؤلاء الذين يدعون نصرة اخواننا السوريين المتضررين يكذبون ويفترون فيما يقومون به من عمل مخالف مضيفا بأن ذلك تضليل للناس وأكل مال حرام. وشدد بأن ذلك أمر مرفوض شرعا فينبغي التقيد بالتبرع للجهات الرسمية الموثوق بها والتي تجمع التبرعات باختيار الدولة لها حتى تصل المساعدات إلى مستحقيها وحتى تكون بأيد أمينة ويجب على الجميع التحقق والتعاون في هذا الموضوع الهام. وطالب سماحته الجهات المعنية بتعيين لجان خاصة تتولى هذه المهمة منعا من أن يستغل ضعاف النفوس طيبة من يعيش على أرض الحرمين الشريفين لجمع تبرعات تذهب إلى جهات مشبوهة وإلى جيوب هؤلاء المتجاوزين.

مركز التأهيل الشامل بالدمام يقيم لقاءً لأسر ذوي الاحتياجات الخاصة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 15 صفر 1435هـ - 18 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/18/article893439.html

الخبر - إبراهيم الشيبان
نظم مركز التأهيل الشامل للإناث بالدمام اللقاء الأسرى الثاني بأسر المقيمين بالمركز، وأسر أطفال التوحد والرعاية النهارية بمناسبة اليوم العالمي للإعاقة 2013م، من أجل زيادة الثقة بقدراتهم وإمكاناتهم والتواصل مع الأسر في كل ما يخدم ذوي الإعاقة.
وذكرت مديرة مركز التأهيل الشامل للإناث بالدمام فائزة الغامدي، أن الملتقى يهدف للتواصل مع أسر ذوي الاحتياجات الخاصة، ودعمهم كأسرة واحدة مع تبادل الخبرات والتجارب الناجحة، ومساعدتهم لتجاوز مشكلاتهم تحت إشراف ذوي الخبرة والتخصص في مجال الإعاقة، والتعرف إلى الخدمات المقدمة في المركز التي توفرها وزارة الشؤون الاجتماعية، مشيرة في الوقت ذاته إلى أن اللقاء تضمن أركان استشارات لأولياء الامور، ومحاضرات تثقيفيه للأسر وأركان ترفيهيه يتواصل بها المقيم في المركز مع أسرته.

عضو "شورى": "التربية" سبب رداءة التعليم.. و "تطوير" غامض!

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 14 صفر 1435هـ - 17 ديسمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/583382

الرياض - خالد العمري

بعد يوم حافل شهد انتقادات شديدة لوزارة الصحة في مجلس الشورى، انتقد عضو في المجلس أمس (الثلثاء) أداء وزارة التربية والتعليم، وقال إنها «سبب لرداءة التعليم العام، على رغم موازنتها الضخمة». ووصف مشروع الملك عبدالله لتطوير التعليم العام (تطوير) بأنه «غامض، فعلى رغم المبالغ المرصودة له منذ أعوام لم يُلمس له أثر في تطوير العملية التعليمية». واتهم «كثيراً من منسوبي التعليم العام» بأنهم يحملون شهادات وهمية، إلى الحد الذي وصل إلى ما يشبه الظاهرة المزعجة». (للمزيد)

وأوضح العضو الدكتور فايز الشهري أن «الوزارة أعطيت من التسهيلات والصلاحيات ما لم تُعط أي جهة حكومية أخرى، مثل تفعيل نظام نزع الملكية، وإيجاد آلية خاصة لامتلاك المدارس، وكثير من التسهيلات الحكومية لم تستفد الوزارة منها». وأضاف أن تقرير «التربية» للعام الحالي «لم يلامس أركان العملية التعليمية (الطالب والمعلم والمنهج والبيئة الدراسية)، واكتفى بالتحدث عن مشكلات إدارية روتينية حلها النظام». وذكر عضو المجلس أحمد الحكمي أن ربع معلمي التعليم العام لا يحملون شهادة جامعية، وأن نسبة المعلمات بينهم تصل إلى 35 في المئة يحملن مؤهلات دون الجامعية وأقل من الثانوية (بحسب تقرير الوزارة) «يتولون تدريس المرحلة الابتدائية التي يفترض بحسب نظم التعليم المتطورة أن يحصر التدريس فيها على من يحملون المؤهلات العليا».

وكان عضو المجلس اللواء محمد أبوساق شنَّ هجوماً على وزارة الصحة بدعوى أن تقريرها للعام الماضي أغفل معلومات عن «الأخطاء الطبية القاتلة»، مؤكداً خلال جلسة أول من أمس أنه «لا يوجد ما تشكر عليه الوزارة في ظل القصور الكبير في تقديمها للخدمات، وعملها العشوائي الذي لم تلتزم فيه بالاستراتيجية الصحية على الإطلاق»، مطالباً باستدعاء وزير الصحة لمناقشته بأسئلة مباشرة، «من دون مجاملة أو خطابة».

الخرخير.. نزوح 200 أسرة للصحراء بعد توقف "المنح"

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 15 صفر 1435هـ - 18 ديسمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=171523&CategoryID=5

نجران: صالح آل صوان

شهدت محافظة الخرخير بداية الأسبوع الحالي نزوحا إلى اتجاه البادية، قامت به نحو 200 أسرة، واستقرت قرب النطاق العمراني للمحافظة بجوار المرحلة الثانية من مخططات البلدية، حيث أرجع عدد من المستقرين في الموقع الجديد أسباب إقدامهم على هذه الخطوة لفقدهم الأمل في منحهم أراضي سكنية من قبل البلدية والتي لم تصرف أي أرض بعد عام 1420.

وأكدوا لـ"الوطن" أمس أن عدد المنازل في المحافظة لا يتناسب إطلاقا مع عدد السكان والأسر بسبب توقف المنح منذ 15 عاما، وكذلك رخص البناء لإجراءات تنظيمية.

وذكر المواطن معيويض هادف المنهالي، أن هولاء المواطنين ترعرعوا في الخرخير وتزوجوا فيها وسكنوا بداية الأمر مع أهاليهم وذويهم، وكانوا يأملون في توزيع أراض عليهم ليتوسعوا ويخرجوا لمبان مستقلة، إلا أن تأخر المنح جعل المنازل تضيق بهم مما اضطرهم للخروج لهذا الموقع والسكن في الخيام وأضاف: جاءتنا لجنة التعديات ووقعنا إقرارات على أنفسنا ببقائنا في الموقع لأننا لم نقم فيه مباني وإنما أقمنا خياما حتى يتم النظر في منحنا أراضي أو مساكن بدلا من التكدس في بيوت آبائنا الصغيرة.

أما المواطن سالم فرج سليمان فقال: اتبعنا كافة الطرق الممكنة من مطالبات مكتوبة ومقابلات مع المسؤولين في الجهات الخدمية والوزارات الخدمية لكن دون تجاوب، لأن هناك حسب كلامهم تعليمات بهذا الخصوص تتعلق بالبناء في الخرخير، لـ"الوطن" إلا أن الأمر طال وزاد عن حد تحملنا.

من جهته، أوضح مصدر رسمي في بلدية محافظة الخرخير لـ"الوطن" أن سبب توقف منح المواطنين أراضي جديدة في المحافظة يعود إلى نتيجة صدور قرار يقضي بنقل المحافظة بالكامل إلى موقع الشقاق الذي يبعد 120 كلم عن موقع الخرخير، وعلى إثره توقف منح الأراضي والمشاريع والبناء في الموقع الحالي للمحافظة.وكان أمير نجران الأمير مشعل بن عبدالله، قد صرح في حواره السابق مع "الوطن" بصدور الأوامر القاضية بنقل الخرخير إلى موقع جديد، وعمل عدة لجان حكومية على تنفيذ هذه الأومر وفق خطط استراتيجية.

"العدل" لـ"محاكم": "الرطوبة" أتلفت وثائقكم

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 15 صفر 1435هـ - 18 ديسمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=171514&CategoryID=5

جدة: محمد المرعشي
ألقت لجان تفتيشية تابعة لوزارة العدل باللائمة على عدد من محاكمها، خاصة كتابات العدل؛ لقاء رصدها تلف وثائق ومستندات بسبب الرطوبة ومصادر المياه وحرارة الشمس.
وقالت الوزارة في تعميم للمحاكم وكتابات العدل ـ اطلعت عليه "الوطن" ـ إن لجان الائتلاف التابعة لها لاحظت "عدم اهتمام" بحفظ الوثائق والسجلات في المرافق التابعة لها، وإن بعض الوثائق يحفظ في أوعية غير مناسبة، إضافة إلى عدم ترتيبها مما يعرضها للتلف والضياع.
وأكدت الوزارة أنها لاحظت من خلال اطلاع المشرفين على أرشفة المحاكم وكتابات العدل، عدم اهتمام بحفظ الوثائق في أماكن مناسبة، مما يعرضها للتلف والضياع، وشددت الوزارة على أهمية الحفاظ على الضبوط والسجلات والدفاتر ومحتويات الأرشيف من المعاملات والمكاتبات في أماكن مناسبة وبعيدة عما يعرضها للتلف أو الضرر؛ مع التأكيد على ترتيب المحفوظات وتنظيمها تحقيقا للمصلحة العامة.
وكان مصدر في وزارة العدل قد أكد لـ"الوطن" في تقرير سابق، أن نسبة فقدان المعاملات في أروقة المحاكم 2% فقط كحد أقصى، مرجعة ذلك لأسباب وصفتها بـ"الخارجة عن السيطرة"، وأن 3 عوامل ولدت هذا الأمر، أولها: يتمثل في ضخامة حجم العمل، وثانيها: يتصل بقلة عدد الموظفين، أما ثالثها: فيتعلق بعدم الالتزام بإجراءات النظام الشامل، لافتا إلى أن الوزارة استطاعت التغلب على كل الإشكالات، عبر ما يسمى بـ"آلية إدارة ملفات القضايا"، وذلك بعد أن اتهمت بضياع عدد ليس بقليل من المعاملات في دوائر وزارة العدل تبلغ 20%.

"الداخلية": استعادة مواطنين موقوفين بـ"جوانتانامو"

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 15 صفر 1435هـ - 18 ديسمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=171526&CategoryID=5

الرياض: واس
صرح المتحدث الأمني بوزارة الداخلية اللواء منصور التركي، أنه في إطار الجهود الرامية لاستعادة السعوديين الموقوفين خارج المملكة، فقد تم بتوفيق الله استعادة اثنين من المواطنين الموقوفين في خليج جوانتانامو، وهما حمود بن صعفق بن حمود الخمعلي العنزي، وسعد بن محمد بن حسين آل مفلح القحطاني، إذ تم إبلاغ ذويهما بوصولهما، وترتيب وتوفير التسهيلات كافة لالتقائهم بهما. وأوضح المتحدث الأمني أنه سيتم إخضاعهما للأنظمة المرعية في المملكة، التي تشمل استفادتهما من برامج المناصحة والرعاية.
وكانت "الوطن" نشرت أمس في عددها رقم 4827 خبر الإفراج عن المعتقلين السعوديين سعد محمد القحطاني، وحمود عبدالله حمود.

شبكشي: الدبلوماسية المعتدلة خط الدفاع الأول عن أمن المملكة..

سعود الفيصل:

12 ألف قضية منظورة في المحاكم ضد سعوديين بالخارج

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 15 صفر 1435هـ - 18 ديسمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131218/Con20131218662853.htm

محمد الغامدي، منيرة المشخص (الرياض)

قال وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل، إن البعثات الدبلوماسية في الخارج أنهت 180 ألف حالة تعرض لها المواطنون في الخارج، وأن عدد القضايا القانونية التي تولاها المحامون المكلفون من الدولة بلغ 12 ألف قضية 85% تم حلها، بينما لا تزال بقية القضايا منظورة أمام المحاكم في الدول المضيفة. وأكد في افتتاح الاجتماع العام الثالث لرؤساء بعثات المملكة في الخارج أمس، أن المملكة لن تدخر جهدا في سبيل إنهاء المشكلات والقضايا التي يتعرض لها المواطنون في الخارج. وأشار الأمير سعود الفيصل إلى أن العمل التقني لوزارة الخارجية ساهم في تسريع العمل، إذ زار البوابة الإلكترونية للوزارة 5 ملايين زائر وتمت معالجة أكثر من 10 ملايين تأشيرة، وإنهاء 8400 طلب خدمات للمواطنين، وسجل نظام سير العمل الإلكتروني ما يزيد على 800 ألف معاملة وتمت أرشفة أكثر من مليون وثيقة تاريخية، وتم تقليص إجراءات تحصيل الرسوم للحالة الواحدة من 107 إجراءات إلى إجراءين فقط مع التقنية الحديثة.

وقال الفيصل في الاجتماع الذي يمتد أسبوعا، إن هذا الاجتماع فرصة لإجراء مراجعة دقيقة لاستراتيجيات العمل ومعايير الأداء المهني في ظل تسارع المتغيرات، كما أنه يشكل ذروة السنام لجهود الوزارة المنسجمة مع توجيهات القيادة الرامية إلى تطوير الأداء في كافة القطاعات وتقديم الخدمة الأفضل للمواطنين، وتطوير العمل على الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية والإعلامية.

وأضاف وزير الخارجية «حققنا تقدما في العمل الدولي من خلال المشاركة الفعالة في المنظمات الدولية وتدريب الدبلوماسيين السعوديين العاملين في الحقل الخارجي ورفع مستوى أدائهم».

من جهته، قال سفير المملكة في ألمانيا الدكتور أسامة شبكشي، إن المتغيرات والتحولات السياسية الإقليمية والدولية، تفرض تحديا على الدبلوماسية السعودية في كيفية التعاطي مع الأحداث والمستجدات من خلال تعميق التشاور والتنسيق المشترك في الجهات الحكومية ذات العلاقة لتنفيذ أهداف السياسة الخارجية، وإبراز السياسة المعتدلة التي تنتهجها والوجه الحضاري لها. وأكد أن هذه الدبلوماسية المعتدلة بما تمثله من مفاهيم نيرة وقيم حضارية تمثل خط الدفاع الأول عن أمن المملكة ومصالحها، مضيفا أن النجاح الذي حققته الدبلوماسية السعودية محل إشادة وتقدير الدول التي نعمل بها، مما يضاعف من مسؤولياتنا ويضعنا أمام استحقاقات الوفاء بها. واستهلت البعثات الدبلوماسية الجلسات بمحور تناول علاقات المملكة متعددة الأطراف في عالم متغير، قدمها الأمير تركي بن محمد وكيل وزارة الخارجية للعلاقات المتعددة الأطراف، فيما تناول المحور الثاني السياسة الخارجية السعودية بين الثابت والمتحول قدمها وكيل الوزارة للعلاقات الثنائية ومدير إدارة الشؤون القانونية.

الصحة تتحفظ على ملف "غلا" وتمنع الأطباء من السفر

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 15 صفر 1435هـ - 18 ديسمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131218/Con20131218663039.htm

أحمد السلمي (جدة)

تحفظت الشؤون الصحية في محافظة جدة على ملف الطفلة غلا التي توفيت في مستشفى خاص وأصدرت أمس قرارا بمنع سفر ا لاطباء الذين اشرفوا على علاج الطفلة وشكلت لجنة عاجلة للتحقيق في أسباب وفاتها وحددت الإعلان عن نتائج التحقيق يوم الاثنين المقبل.

وأوضح مدير الشؤون الصحية في محافظة جدة الدكتور سامي باداوود انه بناء على شكوى والد الطفلة غلا فإن إدارته قررت التحفظ على ملف الطفلة وبحث ملابسات القضية لمعرفة اسباب الوفاة.

وأشار إلى أن النتائج سوف تعلن الأسبوع المقبل وفي ضوء ذلك سوف ينظر في إحالة ملف القضية للهيئة الطبية الشرعية المخولة بالنظر في عقوبات الأخطاء الطبية. وروى المواطن غسان فؤاد كمال تفاصيل مرض ابنته وحتى وفاتها مشيرا إلى أنه تقدم بشكواه للشؤون الصحية في نفس يوم وفاة طفلته التي أسلمت روحها لبارئها بعد قضاء خمسة ايام داخل المستشفى حيث كانت تعاني من ارتفاع في درجة الحرارة والتهاب حاد في اللوزتين حينما نقلها إلى المستشفى الخاص.وأضاف أنه بعد أن كشف عليها الطبيب منحت حقنة مضاد حيوي وأخرى لعلاج «كتمة نفس» لكن بعد مغادر تها بدقائق أصبحت تتقيأ وترتعش، ما استدعى إعادتها للمستشفى حيث تم تنويمها إلى اليوم التالي، وخرجت من المستشفى بقرار من الطبيب المعالج إثر استقرار حالتها، وأعيدت بعد مغرب نفس اليوم لأخذ حقنة المضاد الحيوي الذي تم عند المراجعة التالية استبداله من قبل الطبيب ا لمعالج بمضاد من نوع آخر نظرا لتفاقم الحالة وتكرر إعطاؤها نفس المضاد عن طريق الوريد ومن ثم أصبحت تتشنج بصورة حادة ودخلت في حالة غيبوبة أفاقت منها في وقت لاحق. وتابع والد غلا «عندما راجعت المستشفى في اليوم التالي تم سحب عينة من دمها لتحليلها وأعطيت محلولا مضافا إليه نفس المضاد. وظهرت عليها أعراض مماثلة وشحب وجهها واصفر وتغير لون عينيها وأغمي عليها، الأمر الذي تطلب تنويمها في قسم العناية المركزة لعلاجها من هبوط حاد في القلب والتنفس وضغط الدم، وأظهرت نتائج التحاليل ارتفاعا في نسبة السكر بالدم وتكسرا شديدا في كر يات الدم وانخفاض نسبة الهيموغلوبين في الدم ونزيفا مع البول. وبعد نقل دم إليها تحسنت حالتها بشكل طفيف، وتم إخراجها من العناية المركزة وتنويمها في قسم التنويم بالمستشفى، وأعطيت تحميلة فولتارين إضافة إلى المضاد الحيوي الذي كان تم استبداله بآخر».واستطرد والد ا لطفلة أن الطبيب المشرف على حالتها قال له انها تعاني من تكسر حاد في الدم ولا بد من نقل دم إليها بصورة سريعة بشرط أن تكون له خصائص تجلط بسيطة جدا لكي لا يتكسر مرة أخرى بفعل المضاد الذي في دمها، لكنها لفظت أنفاسها الأخيرة خلال جمع المتبرعين بالدم. وكانت «عكاظ » قد نشرت تفاصيل القضية في عددها الصادر يوم الاحد الماضي.

تغريّم محتكري الأرز 40 مليونا

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 15 صفر 1435هـ - 18 ديسمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131218/Con20131218662837.htm

محمد العبد الله(الدمام)

صادق وزير التجارة والصناعة، رئيس مجلس حماية المنافسة الدكتور توفيق بن فوزان الربيعة، على القرار الصادر من لجنة الفصل في مخالفات نظام المنافسة ضد عدد من المنشآت العاملة في تجارة الأرز التي خالفت نظام المنافسة؛ وذلك بالاتفاق على تقليل حجم العبوة في الوزن مع زيادة في الأسعار، حيث بلغ إجمالي الغرامات ضد تلك المنشآت 40 مليون ريال.

وسيقوم المجلس بالتشهير بهذه المنشآت المخالفة بعد أن تصبح الأحكام الصادرة بحقهم أحكاما نهائية، إذ أنه ووفقا لنظام المنافسة يجوز التظلم من قرارات اللجنة أمام ديوان المظالم.

ووفقا للمادة الثانية عشرة من نظام المنافسة، «يعاقب على كل مخالفة لأحكام هذا النظام بغرامة مالية لا تتجاوز 5 ملايين ريال، وتضاعف الغرامة في حالة تكرارها، إضافة إلى نشر الحكم على نفقة المخالف».

وأوضح الدكتور توفيق الربيعة أن المجلس يسعى إلى تحقيق أهداف النظام وتعزيز المنافسة العادلة ومعاقبة المخالفين من خلال تطبيق أحكام نظام المنافسة، والتشهير بتلك الشركات بعد أن تصبح الأحكام الصادرة بحقهم أحكاما نهائية؛ وذلك بهدف إلزام المنشآت بهذا النظام، والحد من الممارسات الاحتكارية التي تؤثر على المنافسة المشروعة.

من جانبه اعتبر أمين عام مجلس المنافسة الدكتور محمد القاسم قيام موردي الأرز بعملية تجفيف السوق من المخزون والاتفاق على زيادة الأسعار، وكذلك قيام تلك الشركات بإخطار عملائها بالزيادة الجديدة دون سابق إنذار أو توضيح الأسباب الحقيقية وراء الزيادة، مخالفة للمادة الرابعة من نظام المنافسة والتي تحظر عددا من الممارسات، ومنها الحد من حرية تدفق السلع والخدمات إلى الأسواق بصفة كلية أو جزئية؛ وذلك من خلال إخفائها أو تخزينها دون وجه حق، وكذلك التحكم بالاتفاق على زيادة الأسعار المعدة للبيع.

وقال لـ «عكاظ»:إن الأمانة العامة للمجلس تؤكد أن تجفيف السوق، يعد مخالفة صريحة لنظام المنافسة، وفي حال ثبوت ما نشر، فإن الشركات المشاركة في هذه الممارسات ستتعرض للعقوبات كما هو منصوص عليه في نظام المنافسة، مشددا على أن المجلس يحرص على الوقوف ضد الممارسات التي تمارس من قبل الشركات الموردة، لا سيما أن سلعة الأرز تعتبر من السلع الأساسية التي تحظى بدعم كبير من قبل الدولة، مؤكدا سعي المجلس إلى تحقيق أهداف النظام المتمثلة في حماية وتشجيع المنافسة العادلة، ومكافحة الممارسات الاحتكارية التي تؤثر على المنافسة المشروعة؛ وذلك من خلال تطبيق أحكام نظام المنافسة، وبالتالي توفير سلع وخدمات بأسعار عادلة وجودة عالية.

يشار إلى أن الشركات الموردة للأرز رفعت أسعار أغلب علاماتها التجارية الأسبوع الماضي بنسبة تتراوح بين 10 إلى 18 في المئة، فيما تنتظر العلامات التجارية المنافسة قرارا بزيادتها في غضون الأيام القليلة المقبلة.

الوهيبي: 1260 عصابة أطفال في المملكة

: جريدة الشرق الاربعاء 15 صفر 1435هـ - 18 ديسمبر 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/12/18/1026172

كشف عضو برنامج الأمان الأسري والقانوني الدكتور سعد الوهيبي عن وجود ما لايقل عن 1260 عصابة على مستوى المملكة، مكونة من أطفال ومراهقين تتراوح أعمارهم بين 14-18سنة موضحاً أن جرائمهم تتراوح بين القتل والسلب واعتداء على الأعراض ودخول المنازل. مشيراً إلى أن أقل عصابة من هذه العصابات لايقل تشكيلها عن 4 أفراد، موضحاً أن ذلك ما تم الكشف عنه من قبل الجهات المختصة حتى الآن، وربما ما خفي كان أعظم.

إهمال أسري

وأرجع الوهيبي وجود هذه الجرائم للإهمال الأسري مؤكداً أنه ينبغي أن يكون هناك تدخل من قبل المجتمع للحد من هذه السلوكيات أو وقفها وأن الطفل هذه الأيام لم يعد ملكاً للأب أو حتى للأسرة وإنما ملك للمجتمع، لذلك على الجميع أن يتحمَّل مسؤوليته في حماية الأطفال من الوقوع في براثن هذه الجرائم.

جاء ذلك في ورشة عمل ضمن المؤتمر الإقليمي لخط مساندة الطفل في المملكة الذي أقامته جامعة الملك سعود للعلوم الصحية تحت إشراف وزارة الحرس الوطني.

وتحدّث الوهيبي في بداية الورشة التي جاءت على هامش المؤتمر، عن الأنظمة الوضعية مقارنة بالنظام الإسلامي مشيراً إلى أن بعضهم يرى أن القرآن لاينبغي أن يكون له قانون مساند، وقال: هذا خطأ، لأننا نملك القوانين الصحيحة من خلال القرآن والسّنة ولو طبقناها بشكل صحيح لأنتجنا قوانين أفضل مما هو موجود، ومع ذلك ينبغي أن نصوغ القوانين بأسلوب يوافق القرآن.

قضايا معقدة

وفرّق الوهيبي بين الشكوى والبلاغ والدعوى، معرفاً الأولى بأنها ما يقدم للسلطة خارج المحكمة. أما الثاني فهو ما يقدم للسلطات ولكن المتقدم به لايكون طرفاً في الشكوى، أي شخص مستقل سمع بالمشكلة أو الجريمة. وأما الثالثة وهي الدعوى فهو كل ما يدخل فيه سلطة قضائية.

وأكد الوهيبي أن الطفل قضاياه معقدة، فهو صغير ولايستطيع التعبير عن قضاياه وآلامه، مطالباً بإنشاء محاكم وجهات خاصة بالأطفال ويكون المتعاملون معهم مختصين في مجالات مختلفة تناسب توجهات الأطفال.

وعن خط مساندة الطفل، أوضح أن القائمين عليه أشخاص مختصون ويناقشون قضاياه بشكل سري، وقال: إن هذه الخطوة تحتاج إلى دعم المجتمع لكي تفعّل بشكل صحيح، ملمحاً إلى أن الموضوع يحتاج إلى فترة لكي يتعود الناس.

ورداً على إحدى المداخلات فيما إذا كان الطفل سوف يخدع من قبل الأم إذا كانت معنفة فهي ستقوم بملاطفته بأنه في حال الشكوى سوف يضر أمه، أكد الوهيبي أن هذا الأمر لن يمرّ دون أن يكتشف لأن احتمال توجه الطفل مع أمه للمستشفى أو المركز الصحي وارد، وفي هذه الحالة سيتم اختبار الطفل إذا تم اكتشاف وجود تعنيف بطريقة ما، مؤكداً أن خط مساندة الطفل ستدعمه مجموعة من القوانين خلال الشهور القادمة، وسيكون الأمر تكاملياً بين ست جهات حكومية.

وفتح الوهيبي في نهاية الورشة النقاش وردَّ على تساؤلات الحضور وتسلَّم درعاً من منظمي المؤتمر .

مقتل طفلة سعودية بالرصاص في العراق

: جريدة الشرق الاربعاء 15 صفر 1435هـ - 18 ديسمبر 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/12/18/1026172

القطيف ـ ماجد الشبركة
قُتلت طفلة سعودية من محافظة القطيف ـ أمس ـ في العراق برصاص مجهولين. وتوفيت الطفلة تقى ماجد الجشي فور إصابتها بالرصاص، فيما أصيبت والدتها. وكانت العائلة السعودية ضمن مجموعة متجهين إلى بغداد، عائدين من مدينة سامرّاء. وأكد عم الطفلة علي الجشي لـ «الشرق» مقتلَ ابنة شقيقه، مشيراً إلى أن المعلومات الأولية التي تلقتها الأسرة - حتى مساء أمس- تفيد بأن الرصاص أطلق على المركبات التي كانوا يستقلونها من مصدر مجهول.

نفت رفض طلبات مستوفاة الشروط .. "العمل":
السماح لغير المتزوجات باستخراج تأشيرة سائق خاص

المصدر: جريدة الأقتصادية الثلاثاء 14 صفر 1435هـ - 17 ديسمبر 2013م
http://www.aleqt.com/2013/12/18/article_808390.html

حامد الرويلي من الدمام
أصدرت وزارة العمل تعميما تأكيديا، أمس الأول، لجميع مديري مكاتب العمل لتسهيل إجراءات استخراج تأشيرة سائق خاص وخادمة لسيدات الأعمال والموظفات، حسب الحاجة والقدرة المالية، دون شروط أخرى؛ والتأكيد على عدم ربط منح التأشيرة بالحالة الاجتماعية للمرأة.
وقال لـ "الاقتصادية" تيسير المفرج مدير المركز الإعلامي المكلف في وزارة العمل: إنه، وحسب التوجيهات الأخيرة لوزارة العمل، فإنه يحق لأي سيدة أعمال أو موظفة، استخراج تأشيرة سائق خاص، أو خادمة، وفق الضوابط والشروط الجديدة المعتمدة.
ونفى وجود طلبات قدمت للوزارة تم رفضها، وكانت مستوفاة الشروط والضوابط، مضيفا أن مكاتب فروع الوزارة، على مستوى السعودية، بدأت باستقبال العديد من طلبات سيدات الأعمال والموظفات، متزوجات وغير متزوجات، وتم منح كثير منهن التأشيرة المطلوبة، بعد استيفاء كامل الشروط.
وأوضح، أن بعض الفروع رفضت بعض الطلبات، لعدم لانتفاء القدرة المالية، ووجود تأشيرات سابقة، بأسماء بعض سيدات الأعمال والموظفات.
«الاقتصادية» وكانت سيدات أعمال، أكدن لـ "الاقتصادية" أخيرا، رفض عدد من طلباتهن في "الشرقية" وجدة، بسبب أن المتقدمات غير متزوجات.
وأوضحن، أنهن تقدمن لبعض فروع مكاتب العمل، مصطحبات خطاب وزارة العمل، وجميع الأوراق المطلوبة، لكنهن قوبلن بالرفض، بسبب عدم الزواج، رغم أن شرط الحالة الاجتماعية مستثنى من الوزارة، وتم تعميمه على جميع مكاتبها وفروعها في السعودية.

وطالبت السيدات، وزارة العمل، بتوضيح شرط القدرة المالية، وتحديد سقف مُحدّد، يحق بناءً عليه لأي سيدة أعمال التقدم بطلب تأشيرة سائق خاص، وعدم ترك الشرط "مبهم"؛ وبأن يتم تفعيل قرار "العمل" في جميع مكاتب الوزارة.

الاقتصادية

منظمة العفو : العمال الذين لم يقبضوا اجورهم في قطر مهددون بالمجاعة

المصدر: جريدة الأقتصادية الثلاثاء 14 صفر 1435هـ - 17 ديسمبر 2013م
http://www.aleqt.com/2013/12/18/article_808502.html

دبي : (ا ف ب)
لفتت منظمة العفو الدولية النظر الى حالة عشرات العمال المهاجرين الذين لم يقبضوا اجورهم منذ حوالى عام في قطر والمهددون بالمجاعة. وفي بيان نشر الاربعاء، دعت المنظمة التي تدافع عن حقوق الانسان السلطات القطرية الى التدخل لحل هذه الحالة. ودعت المنظمة هذه السلطات الى "ايجاد حل للوضع الحرج لعمال" شركة "تريدينغ اند كونتراكتينغ" الذين يزيد عددهم عن 80 عامل بناء من مختلف الجنسيات ومعظمهم من النباليين.
وقالت المنظمة في البيان ان الامين العام للمنظمة سليل شطي لفت في منتصف نوفمبر نظر وزارة العمل في قطر الى حالة هؤلاء العمال بعد ان زارهم في مخيمهم. وقال شطي في البيان "زرنا منذ اكثر من شهر هؤلاء الرجال ولاحظنا سخطهم ولكن وضعهم لم ينته بعد". ويفتقد هؤلاء العمال للمال لشراء الطعام وحتى لارسال الى ذويهم. وانهى هؤلاء العمال العمل في الطابقين 38 و 39 من برج سيضم مكاتب عدد من المنظمات التي لها علاقة بكرة القدم.
لقد انهوا اعمالهم منذ منتصف اكتوبر ولا يزالون عالقين في مخيمهم. حاولوا رفع شكوى ولكن محكمة العمل طلبت من كل منهم مصاريف تصل الى 165 دولارا وهم عاجزون عن دفعها. وكشفت المنظمة ان القانون القطري يعفي العمال من اية مصاريف قضائية. وقال شطي ان "هذه الحالة تجسد تماما المشاكل التي يعاني منها المهاجرون في الوصول الى القضاء". واضاف "عار بان يترك بلد من اغنى دول العالم عمالا يتعرضون لخطر المجاعة".

كاريكاتير

الاقتصادية

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 15 صفر 1435هـ - 18 ديسمبر 2013م

http://www.aleqt.com/2013/12/18/article_808430.html

الوطن al-watan

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 15 صفر 1435هـ - 18 ديسمبر 2013م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=5048